

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الأونكتاد

تقرير الاستثمار العالمي ٢٠١٧

الاستثمار والاقتصاد الرقمي

الرسائل الرئيسية
وعرض عام



الأمم المتحدة

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الأونكتاد

٢٠١٧ تقرير الاستثمار العالمي

الاستثمار والاقتصاد الرقمي

الرسائل الرئيسية
وعرض عام



الأمم المتحدة

نيويورك وجنيف، ٢٠١٧

مذكرة

تؤدي شعبة الاستثمار والمشاريع التابعة للأمم المتحدة دور مركز تنسيق جميع المسائل المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والشركات المتعددة الجنسيات في منظومة الأمم المتحدة. وتستند في عملها إلى خبرة تراكمت على مدى أكثر من أربعة عقود وإلى خبرة دولية في مجال البحث وتحليل السياسات بشأن الاستثمار وتنمية المشاريع، وتعزز بناء توافق الآراء على الصعيد الحكومي الدولي، وتقدم مساعدة تقنية إلى أكثر من ١٥٠ بلداً.

وتعود إلى الأمم المتحدة حقوق المؤلف فيما يتعلق بالمادة الواردة في هذا المنشور. ويمكن اقتباس هذه المادة أو إعادة طبعها ولكن يُرجى التنويه بذلك، مع إدراج إشارة إلى الأمم المتحدة وإلى هذا التقرير. وينبغي إرسال نسخة من المنشور الذي يتضمن المادة المقتبسة أو المعاد طبعها إلى أمانة الأمم المتحدة (عنوان البريد الإلكتروني: diaeinfo@unctad.org).

وقد أُعد هذا الاستعراض العام بالاستناد إلى التحليل المتعمق الوارد في تقرير الاستثمار العالمي، ٢٠١٧ - الاستثمار والاقتصاد الرقمي (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.17.II.D.3).

UNCTAD/WIR/2017 (Overview)

2017 ,Copyright © United Nations

All rights reserved

Printed at United Nations, Geneva

توطئة

في عام ٢٠١٦، انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية بنسبة بلغت نحو ٢ في المائة لتصل إلى ١,٧٥ تريليون دولار أمريكي. وتراجع الاستثمار في البلدان النامية بنسبة أكبر بلغت ١٤ في المائة، وتظل تدفقات الاستثمار إلى أقل البلدان نمواً والاقتصادات الضعيفة هيكلية منخفضة ومتقلبة. وعلى الرغم من أن الأونكتاد يتنبأ بأن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ستشهد انعاشاً متواضعاً في الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨، فإن من المتوقع أن تظل هذه التدفقات أدنى بكثير من مستوى الذروة الذي بلغته في عام ٢٠٠٧.

وهذه التطورات مثيرة للقلق، ولا سيما بالنظر إلى الاحتياجات الهائلة للاستثمار المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة، والمبينة بالتفصيل في خطة عمل الأونكتاد للاستثمار في أهداف التنمية المستدامة. ويتطلب التقدم على طريق التنمية المستدامة - والسلام الدائم - زيادة الاستثمار في مجالات البنية التحتية الأساسية، والطاقة، والمياه ومرافق الصرف الصحي، والتخفيف من آثار تغير المناخ، والصحة والتعليم، بالإضافة إلى الاستثمار في القدرة الإنتاجية من أجل خلق فرص العمل ونمو الدخل.

ومن المهم الآن، أكثر من أي وقت مضى، ضمان أن تظل بيئة السياسات العالمية بيئة تفضي إلى الاستثمار في التنمية المستدامة. ويؤدي الأونكتاد دوراً هاماً في هذا الصدد من خلال تقديم الإرشادات بشأن نظم سياسات الاستثمار على الصعيدين الوطني والدولي. وقد استخدم إطار سياسات الاستثمار وخارطة الطريق لإصلاح نظام اتفاقات الاستثمار الدولية، اللذين وضعهما الأونكتاد، في أكثر من ١٣٠ بلداً في صياغة جيل جديد من سياسات الاستثمار. ويستند تقرير الاستثمار العالمي لهذا العام إلى ذلك المسار، ويقدم مشورة سياساتية بشأن كيفية التعامل مع ما يقارب ٣٠٠٠ معاهدة استثمار من الجيل القديم.

ومن التحديات الرئيسية التي تواجه صانعي السياسات في الاقتصاد العالمي اليوم تحدي التنمية الرقمية. ويبين الفصل الذي يتناول هذا الموضوع في تقرير الاستثمار العالمي لهذه السنة أن الاقتصاد الرقمي قد أخذ يؤثر تأثيراً كبيراً على أنماط الاستثمار العالمية. وهو يقدم أفكاراً متبصرة هامة بشأن انعكاسات الاقتصاد الرقمي على سياسات الاستثمار، ويبين كيف يمكن لسياسة الاستثمار أن تدعم التنمية الرقمية.

وإني أنصح بالرجوع إلى هذا التقرير باعتباره أداة هامة لمجتمع الاستثمار والتنمية الدولي.



أنطونيو غوتيريس

الأمين العام للأمم المتحدة

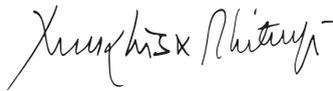
لقد أخذ الاقتصاد الرقمي يشكل جزءاً من الاقتصاد العالمي تزايد أهميته أكثر من أي وقت مضى. فهو يتيح الكثير من الفرص الجديدة للتنمية المستدامة والشاملة للجميع. وهو يفتن أيضاً بتحديات سياسية كبيرة - أولها الحاجة إلى سد الفجوة الرقمية. وتحتل هذه الفرص والتحديات معاً أولوية عالية ضمن الأولويات السياسية للبلدان النامية.

وقد أخذ الاقتصاد الرقمي يُحدث تغييراً أساسياً في الطريقة التي تُنتج بها الشركات وتُسوّق السلع والخدمات عبر الحدود. فبمقدور الشركات الرقمية المتعددة الجنسيات أن تتواصل مع الزبائن في الخارج وأن تبيعهم منتجاتها من دون الحاجة إلى قدر كبير من الاستثمار المادي في الأسواق الأجنبية. ولذلك فإن أثرها الاقتصادي على البلدان المضيفة هو أثر غير ملموس ولا يظهر على نحو مباشر في توليد القدرات الإنتاجية وخلق فرص العمل. ولم يعد الاقتصاد الرقمي يمثل اليوم اقتصاداً يتعلق فقط بقطاع التكنولوجيا والشركات الرقمية، بل إنه بات يتعلق على نحو متزايد برمقة سلاسل الإمداد عبر جميع قطاعات الاقتصاد العالمي.

وللتحول الرقمي للإنتاج الدولي انعكاسات هامة على تشجيع الاستثمار وتيسيره، وعلى أنظمة تحكم سلوك المستثمر. وقد تكون هناك حاجة لمراجعة القواعد المصممة للاقتصاد المادي على ضوء الأساليب الرقمية الجديدة للأعمال التجارية. وقد اتخذت بعض البلدان بالفعل خطوات لتحديث السياسات، بينما تواجه بلدان أخرى مخاطر السماح للقواعد بأن تصبح بالية، أو مخاطر إعطاء وتيرة التنمية الرقمية دوئاً قصداً.

فالأمر لا يتعلق فقط بالشركات الرقمية المتعددة الجنسيات، بل إنه يتعلق أيضاً بتنمية القدرات الرقمية المحلية. فلدى العديد من البلدان في شتى أنحاء العالم استراتيجيات إنمائية للاقتصاد الرقمي. ومع ذلك، فإن معظم هذه الاستراتيجيات لا تعالج قضايا الاستثمار معالجة وافية. أما تلك الاستراتيجيات التي تفعل ذلك تميل إلى التركيز على الاستثمار في البنية التحتية للاتصالات السلوكية واللاسلكية تركيزاً حصرياً. وينبغي توسيع نطاق بُعد سياسة الاستثمار في استراتيجيات التنمية الرقمية ليشمل تمكين الشركات المحلية من جني فوائد عملية الرقمنة وتيسير النفاذ إلى الأسواق العالمية.

ويقدم تقرير الاستثمار العالمي، ٢٠١٧ حجةً دامعةً تدعو إلى إرساء إطار شامل لسياسات الاستثمار خاص بالاقتصاد الرقمي. ويبين التقرير كيف تؤدي مواءمة سياسات الاستثمار مع استراتيجيات التنمية الرقمية دوراً محورياً في عملية الاندماج المربح للبلدان النامية في الاقتصاد العالمي وفي عملية عولمة أكثر استدامةً وشمولاً للجميع في السنوات القادمة. وهذه مساهمة قيّمة سيظل يُستفاد منها في النقاش المتعلق بكيفية تضيق الفجوة الرقمية والتصدي لتحديات الاستثمار الهائلة التي تنطوي عليها خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وإني أوصي بإتاحة هذا التقرير للأوساط المعنية بسياسات تحقيق أهداف التنمية المستدامة.



موخيسا كيتويي
الأمين العام للأونكتاد

شكر وتقدير

أعدّ تقرير الاستثمار العالمي، ٢٠١٧ فريقاً بقيادة جيمس زهان. وضمّ الفريق كلاً من ريتشارد بولويجين، وبرونو كاسيللا، وحامد القاضي، وكومي إندو، وتوماس فان غيفن، ومايكل هانني، وكالمان كالوتي، وجواشيم كارل، وهي جاي كيم، وفيفتزسلف كوتنزوف، وإسيا كريسنادي، وجيونغ ليانغ، وحافظ ميرزا، وشين أوهيناتا، وديانا روزيرت، وأستريت سولستاروفا، وكلوديا ترونيتي، وإليزابيت تويرك، ويورغ وبر، وكبي هوي وي.

وقدم دعماً وإسهامات في البحث كل من جورم باونغارتنر، ولورنزو فورمينتي، ومارك أوبير، ومالفيكا مونغا، وليلي يو. وقدم مساهمات أيضاً كل من دافينا أتاناسوفا، وشارالامبيوس جياناكوبولوس، وناتالي غيرا، وماتابو لي روكس، وأنتوني ميلر، وأبراهام نيغاش، ومورتز أبست، وسيرجي رينسكي، وجاكلين سلغرو هومان، وإلان ستراوس، بالإضافة إلى المتدربين الداخليين أستانزيا ييسوفا، ومحمد مراد نمجي، وأرماندو باسكال.

وقدم مساعدة إحصائية كل من برادلي بوكورت، ومحمد شيراز بالي، وليزان مارتينيز.

وتم تحرير نص التقرير بمساعدة من كارولين لامبير وحررت النسخة ليز لينغو. وتولى بابلو كورتيزو تصميم الأشكال والخرائط والرسوم البيانية؛ كما تولى هو ولورانس دوشيمين تنضيد النص. وقدم دعماً لإنتاج التقرير كل من إليزابيت أنودو - مارشال، وأن بوشيه، وناتالي أولاريت، وروزلينا غوينا، وبيتر نافاريتي، وسيفانلا سيكونافونغ، وكاتيا فيو.

واستُفيد في إعداد التقرير من مشورة مايكل كيندي. وفي مختلف مراحل إعداد التقرير، ولا سيما خلال اجتماعات الخبراء التي نُظمت لمناقشة المسودات، تلقى الفريق تعليقات وإسهامات من الخبراء التالية أسماؤهم: آذر علييف، وروبرت أتكينسون، وناتالي برنسكوئي، وفيليبا بيكر وليزا بورغاني، وجانسن كالاميتا، وباتريس شازيراند، وسيلفيا كونستان وكريستوفر فوستر، وتوريورن فريدركسون، وإكسيولان فو، وأمبيكا كورانا، وماركوس كراجويسكي، وسيمون لاسيهيه، وجيمس لوكيت، وفرناندو لاوريرو، وإريك فاندر ماريل، وماكاني مويز امينغي، وتيريزا موريرا، ويان ميشكي، وغيسلان نكيراموغابا، ودافيد ريغو، وكريستيان رودريغيز شيفال، وستيفان شيل، وجاغيت سنغ سراي، وليونارد ستيجلر، وأليخان فيرا، وإريك وايت.

وينبغي التنويه أيضاً بالتعليقات التي وردت من شعب الأونكتاد الأخرى كجزء من عملية استعراض النظراء الداخلي، فضلاً عن التعليقات التي وردت من مكتب الأمين العام. وقدم قسم رسم الخرائط في الأمم المتحدة مشورة فيما يتعلق بالخرائط الإقليمية.

كما وردت مساهمات من العديد من مسؤولين المصارف المركزية والوكالات الحكومية والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية. وبالإضافة إلى ذلك، يعرب الأونكتاد عن تقديره للدعم المقدم من جميع المسؤولين التنفيذيين لمؤسسات متعددة الجنسيات ووكالات تشجيع الاستثمار الذين ردوا على استطلاع الآراء الذي أعده الأونكتاد بشأن آفاق الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٧ وعلى استطلاع الموجه إلى وكالات تشجيع الاستثمار. ويعرب الأونكتاد أيضاً عن امتنانه للدعم المالي المقدم من حكومة السويد.

المحتويات

ii	مذكرة
iii	توطئة
iv	تمهيد
v	شكر وتقدير
vii	الرسائل الرئيسية
١	نظرة عامة
١	آفاق الاستثمار
٧	اتجاهات الاستثمار العالمية
١٨	اتجاهات الاستثمار الإقليمية
٢٤	اتجاهات سياسات الاستثمار
٣٥	الاستثمار والاقتصاد الرقمي

الرسائل الرئيسية

آفاق الاستثمار

+5%

متفائل

بجزر

لسنة 2017

يشهد الاستثمار العالمي انتعاشاً متواضعاً، وتتسم التوقعات المتعلقة بعام ٢٠١٧ بتفاؤل حذر. فمن شأن التوقعات التي تشير إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي في المناطق الرئيسية، وعودة التجارة إلى مسار النمو، وحدوث انتعاش في أرباح الشركات، أن تدعم تحقيق زيادة ضئيلة في الاستثمار الأجنبي المباشر. ومن المتوقع أن تزيد التدفقات العالمية لتصل إلى نحو ١,٨ تريليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٧، ثم إلى ١,٨٥ تريليون دولار في عام ٢٠١٨ - وهو مستوى يظل أدنى من مستوى الذروة الذي بلغته في عام ٢٠٠٧. ومن شأن حالة عدم التيقن السياسي والمخاطر الجيوسياسية أن تعوق الانتعاش، ويمكن للتغيرات على صعيد السياسات الضريبية أن تؤثر تأثيراً كبيراً على تدفقات الاستثمار عبر الحدود.

آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر تبدو إيجابية على نحو متواضع في معظم المناطق، باستثناء أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. من المتوقع أن تكسب الاقتصادات النامية، كمجموعة، ما نسبته نحو ١٠ في المائة من التدفقات. وهذا يشمل زيادةً كبيرة في آسيا النامية، حيث يُرجح أن يؤدي تحسن الأوضاع المرتقبة في الاقتصادات الرئيسية إلى تعزيز ثقة المستثمرين. ومن المتوقع أيضاً أن تزداد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا، مع توقع حدوث زيادة متواضعة في أسعار النفط وتقدم على صعيد التكامل الإقليمي. وعلى النقيض من ذلك، يُتوقع أن يكون مستوى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منخفضاً في ظل حالة من الغموض تكتنف الاقتصاد الكلي والسياسات. ويُرجح أن تسجل التدفقات إلى الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية مزيداً من الانتعاش بعد أن كانت التدفقات إلى هذه الاقتصادات قد بلغت مستواها الأدنى في عام ٢٠١٦. ومن المتوقع أن تحافظ التدفقات إلى الاقتصادات المتقدمة على مستواها في عام ٢٠١٧.

اتجاهات الاستثمار

الاستثمار الأجنبي المباشر
العالمي في 2016 -2%
1.75 تريليون دولار

في أعقاب حدوث زيادة قوية في عام ٢٠١٥، فقدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية زخم نموها في عام ٢٠١٦، وهو ما يدل على أن الطريق إلى الانتعاش لا يزال مليئاً بالعثرات. فقد انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة بنسبة ٢ في المائة لتصل إلى ١,٧٥ تريليون دولار في ظل نمو اقتصادي ضعيف ومخاطر سياسية كبيرة بحسب تصور الشركات المتعددة الجنسيات.

وكان تأثير ذلك شديداً بصفة خاصة على التدفقات إلى الاقتصادات النامية، حيث سجلت هذه التدفقات انخفاضاً بنسبة ١٤ في المائة لتصل إلى ٦٤٦ مليار دولار. ويظل الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل المصدر الخارجي الأكثر ثباتاً لتمويل الاقتصادات النامية - مقارنةً باستثمارات المحافظة والحوالات المالية من المغتربين والمساعدة الإنمائية الرسمية. ولكن التدفقات الواردة تراجعت في جميع المناطق النامية:

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فقد زخم النمو



- تقلصت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى آسيا النامية بنسبة ١٥ في المائة لتصل إلى ٤٤٣ مليار دولار في عام ٢٠١٦. وكان هذا أول انخفاض خلال فترة خمس سنوات، وكان واسع الانتشار نسبياً، مع حدوث انخفاضات بنسب من رقمين في معظم المناطق الفرعية باستثناء جنوب آسيا؛
 - ظلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا تتراجع لتصل إلى ٥٩ مليار دولار، أي بنسبة انخفاض بلغت ٣ في المائة عن مستواها في عام ٢٠١٥، وهو انخفاض يعكس في الغالب انخفاض أسعار السلع الأساسية؛
 - تسارع اتجاه التراجع في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، حيث انخفضت التدفقات الواردة بنسبة ١٤ في المائة لتصل إلى ١٤٢ مليار دولار، وهو انخفاض يرجع إلى استمرار حالة الركود الاقتصادي، وضعف أسعار السلع الأساسية، والضغط على الصادرات؛
 - ظلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات ذات الهياكل الضعيفة والمعرضة للمخاطر. فقد انخفضت التدفقات إلى أقل البلدان نمواً بنسبة ١٣ في المائة لتصل إلى ٣٨ مليار دولار. وبالمثل، انخفضت التدفقات إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية بنسبة ٦ في المائة لتصل إلى ٣,٥ مليارات دولار. وشهدت البلدان النامية غير الساحلية استقراراً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عند مستوى قدره ٢٤ مليار دولار.
- واستمر تزايد التدفقات إلى الاقتصادات المتقدمة بعد أن سجلت نمواً قوياً في السنة السابقة. فقد زادت التدفقات الواردة بنسبة ٥ في المائة لتصل إلى تريليون دولار. وحدث انخفاض في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في أوروبا عوضه، بل تجاوزه، نمو متواضع سُجل في أمريكا الشمالية وزيادة كبيرة سُجلت في اقتصادات متقدمة أخرى. وزادت حصة الاقتصادات المتقدمة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية الواردة لتبلغ ٥٩ في المائة؛
- وزادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية بمقدار الضعف تقريباً لتصل إلى ٦٨ مليار دولار بعد سنتين من الانخفاض الحاد - وهو ما يعكس صفقات

دور متزايد للشركات المتعددة الجنسيات المملوكة للدولة في الاقتصاد العالمي



1 500 شركات متعددة الجنسيات مملوكة للدولة

86 000 فروع أجنبية

خصخصة كبيرة وزيادة في الاستثمار في أنشطة التنقيب عن المعادن.

وكان للمجموعات الاقتصادية الرئيسية، مثل مجموعة العشرين ومنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، تأثير قوي على اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر. فقد وصلت التدفقات الواردة إلى مجموعة العشرين إلى مستوى قياسي بلغ أكثر من تريليون دولار وذلك لأول مرة. ويشكل الاستثمار الأجنبي المباشر داخل هذه المجموعة سمة متنامية في بعض المجموعات.

وظلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من البلدان المتقدمة ضعيفة. فقد انخفضت بنسبة ١١ في المائة لتصل إلى تريليون دولار، الأمر الذي يرجع أساساً إلى حدوث انخفاض شديد في الاستثمارات من قبل الشركات المتعددة الجنسيات في أوروبا. وظلت التدفقات الخارجة من أمريكا الشمالية على حالها، ولكن التدفقات من البلدان المتقدمة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وصلت إلى أعلى مستوياتها منذ عام ٢٠٠٨. وسجلت تدفقات الاستثمار الخارجة من البلدان النامية انخفاضاً بنسبة ١ في المائة لتصل إلى ٣٨٣ مليار دولار رغم حدوث زيادة قوية في التدفقات الخارجة من الصين التي باتت تمثل اليوم ثاني أكبر البلدان المستثمرة في العالم.

وقد أسهم تباطؤ نمو الإنتاج الدولي في توسع باهت للتجارة العالمية. ولا يزال الإنتاج الدولي من قبل الفروع الأجنبية للشركات المتعددة الجنسيات يتوسع، ولكن وتيرة هذا التوسع تباطأت في السنوات الأخيرة. فمتوسط معدلات النمو السنوي، على مدى السنوات الخمس الأخيرة، لمبيعات الفروع الأجنبية (٧,٣ في المائة)، والقيمة المضافة (٤,٩ في المائة)، والعمالة (٤,٩ في المائة) كانت جميعها أدنى مما كانت عليه في الفترة المقابلة قبل عام ٢٠١٠ (٩,٧ في المائة، و١٠,٧ في المائة، و٧,٦ في المائة، على التوالي).

وتبين قاعدة بيانات الأونكتاد الجديدة بشأن الشركات المتعددة الجنسيات المملوكة للدولة الدور المتزايد لهذه الشركات في الاقتصاد العالمي. فهناك ١ ٥٠٠ مؤسسة من هذه المؤسسات (١,٥ في المائة من المجموع) تمتلك أكثر من ٨٦ ٠٠٠ فرع أجنبي أو ما يقارب ١٠ في المائة من مجموع الفروع الأجنبية. وقد أعلنت هذه الشركات عن استثمارات تأسيسية (استثمارات في مشاريع إنتاج جديدة) شكّلت ما نسبته ١١ في المائة من المجموع العالمي في عام ٢٠١٦، مرتفعة من ٨ في المائة في عام ٢٠١٠. وتوجد مقارها في أماكن متفرقة على نطاق واسع، حيث يوجد أكثر من نصفها في الاقتصادات النامية وقرابة الثلث في الاتحاد الأوروبي. والصين هي أكبر اقتصادات المنشأ.

اتجاهات سياسات الاستثمار

79%

تقييد انضمام
تيسير الترويج

21%

التدابير السياساتية
الوطنية للاستثمار

أخذت عملية صنع سياسات الاستثمار تتسم بقدر أكبر من التعمد والتباين وعدم اليقين. فاعتبارات التنمية المستدامة تجعل من سياسات الاستثمار سياسات متعددة الأوجه تطرح تحديات. كما أن عملية صنع السياسات أخذت تصبح أكثر تبايناً، فهي تعكس تنوع النهج التي تستجيب بها المجتمعات والحكومات لأثار العولمة. وهذا، إلى جانب تزايد التدخلات الحكومية، يقلل من إمكانية تنبؤ المستثمرين باتجاهات سياسات الاستثمار. ومن شأن وجود نظام استثمار قائم على قواعد، ويتسم بالمصادقية، ويحظى بتأييد دولي واسع، ويهدف إلى تحقيق الاستدامة والشمولية، أن يساعد في الحد من حالة عدم اليقين وأن يحسن استقرار علاقات الاستثمار.

وكان الهدف من معظم تدابير سياسات الاستثمار التي وضعت في عام ٢٠١٦ هو تشجيع الاستثمار وتيسيره وتحريره. فقد اعتمد نحو ٥٨ بلداً واقتصاداً ما لا يقل عن ١٢٤ تدبيراً من تدابير سياسات الاستثمار - وهو أكبر عدد منذ عام ٢٠٠٦. فتم تحرير شروط الدخول المطبقة على المستثمرين الأجانب في مجموعة متنوعة من الصناعات، وعمدت بلدان عديدة إلى تبسيط إجراءات التسجيل، وقدمت حوافز جديدة للاستثمار أو واصلت عملية الخصخصة. وتضمن نحو خمس التدابير تطبيق قيود أو أنظمة جديدة على الاستثمارات، كانت أكثر بكثير مما كان عليه الحال في المراحل الأولى من عملية إعداد التقارير السنوية من قبل الأونكتاد في فترة التسعينيات من القرن الماضي. واستُقبلت هذه التدابير لا في التشريعات الجديدة فحسب، وإنما أيضاً في القرارات الإدارية، ولا سيما في سياق مراقبة صفقات الدمج التي تنطوي على عمليات استحواذ من قبل شركات أجنبية.

وتنظم بلدان عديدة عمليات الاستثمار عبر الحدود من خلال قوانين استثمار محددة تتناول مجموعة متماثلة من القضايا مثل اتفاقات الاستثمار الدولية. ويوجد مثل هذا القانون في ما لا يقل عن ١٠٨ بلدان. وتتضمن قوانين الاستثمار واتفاقات الاستثمار الدولية عناصر مشتركة ترد في ديباجتها وتعريفها وفي بنودها المتعلقة بدخول المستثمرين ومعاملتهم، وتشجيع الاستثمار، وتسوية المنازعات. وينبغي أن يسير إصلاح اتفاقات الاستثمار الدولية جنباً إلى جنب مع تحديث البنود المقابلة الواردة في قوانين الاستثمار.

وقد واصل عالم اتفاقات الاستثمار الدولية نموه في ظل تزايد تعقده. ففي عام ٢٠١٦، أبرم ٣٧ اتفاقاً جديداً من اتفاقات الاستثمار الدولية، وبذلك وصل العدد الإجمالي لهذه الاتفاقات إلى ٣٣٢٤ بحلول نهاية السنة (وأبرمت بالفعل أربعة اتفاقات إضافية خلال عام ٢٠١٧). وعلى مدى الفترة نفسها، بدأ نفاذ إنهاء ما لا يقل عن ١٩ اتفاقاً من اتفاقات الاستثمار الدولية، وسيعقب

+37
in 2016

مجموع اتفاقات الاستثمار الدولية

3324

ذلك إنهاء المزيد منها. وكل هذا يعكس عمليات إعادة التعديل الأوسع نطاقاً التي تجربها الحكومات لاتفاقها الدولي المتعلق بسياسة الاستثمار.

وتواصلت من دون هوادة وتيرة معدّلات الدعاوى الجديدة المستنائة إلى معاهدات فيما يتعلق بتسوية المنازعات بين المستثمر والدولة. ففي عام ٢٠١٦، أُقيمت ٦٢ دعوى جديدة، وبذلك وصل العدد الإجمالي للدعاوى المعروفة إلى ٧٦٧. وحتى نهاية عام ٢٠١٦، كان المستثمرون قد ربّحوا ما نسبته ٦٠ في المائة من جميع الدعاوى التي فُصل فيها بالاستناد إلى أسسها الموضوعية.

وقد اعتمدت بلدان مجموعة العشرين المبادئ التوجيهية لصنع سياسات الاستثمار. وبالاستناد إلى إطار الأونكتاد لسياسات الاستثمار من أجل التنمية المستدامة، يمثل اعتماد هذه المبادئ غير الملزمة المرة الأولى التي يتم التوصل فيها إلى توافق آراء متعدد الأطراف بشأن قضايا الاستثمار بين مجموعة متنوعة من الاقتصادات المتقدمة والنامية والانتقالية تشكل استثماراتها ما يزيد على ثلثي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية المتجهة إلى الخارج.

وقد أحرز إصلاح اتفاقات الاستثمار الدولية تقدماً كبيراً. فبتعزيز المرحلة الأولى من مراحل عملية الإصلاح هذه، أصبحت معظم المعاهدات الجديدة تتبع خارطة الطريق التي أعدها الأونكتاد (تقرير الاستثمار العالمي، ٢٠١٦) والتي تحدد خمسة مجالات عمل هي: صون الحق في التنظيم، مع توفير الحماية؛ وإصلاح نظام تسوية منازعات الاستثمار؛ وتشجيع الاستثمار وتيسيره؛ وضمان الاستثمار المسؤول؛ وتعزيز اتساق النُظُم. ويحتل إصلاح نظام تسوية المنازعات مكانة بارزة في جدول الأعمال، مع اتخاذ خطوات ملموسة (مثل إدراج بنود موجهة نحو الإصلاح في المعاهدات الجديدة، والعمل على إنشاء محكمة استثمار دولية)، بما في ذلك على المستوى المتعدد الأطراف. وما فتى تيسير الاستثمار يمثل مجالاً يثير اهتماماً متزايداً، وقد حظيت «قائمة الأونكتاد للإجراءات العالمية لتيسير الاستثمار» بتأييد قوي من جميع الجهات المعنية بالاستثمار والتنمية. وعلاوةً على ذلك، تشمل المعاهدات الحديثة لغةً جديدةً تحفظ حق الدول المضيفة في تنظيم أو تشجيع الاستثمار المسؤول.

وقد آن الأوان للانتقال إلى المرحلة الثانية من عملية إصلاح اتفاقات الاستثمار الدولية: تحديث ما هو موجود من المعاهدات من الجيل القديم. وهذه المعاهدات كثيرة العدد؛ إذ يوجد الآن أكثر من ٢٥٠٠ اتفاق من اتفاقات الاستثمار الدولية القديمة النافذة (٩٥ في المائة من مجموع المعاهدات النافذة) وجميعها أُبرمت قبل عام ٢٠١٠. والمعاهدات القديمة النافذة مثيرة للخلاف «تلدغ»: فحتى نهاية عام ٢٠١٦، استندت إلى هذه المعاهدات جميع الدعاوى المعروفة تقريباً فيما يتعلق بتسوية المنازعات بين المستثمر والدولة. والمعاهدات القديمة تديم أوجه عدم الاتساق؛ فوجودها المستمر يؤدي إلى تداخل وتجزؤ العلاقات التعاهدية وي طرح تحديات على صعيد التفاعل.

ويعرض الأونكتاد ويحلل مزايا ومساوئ ١٠ خيارات سياسية للمرحلة الثانية من عملية إصلاح اتفاقات الاستثمار الدولية وهذه الخيارات هي: (١) تفسير أحكام المعاهدة تفسيراً مشتركاً؛

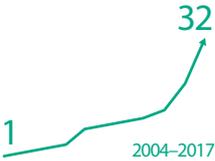


و(٢) تعديل أحكام المعاهدة؛ و(٣) استبدال المعاهدات (التي أصبحت بالية)؛ و(٤) توحيد شبكة اتفاقات الاستثمار الدولية؛ و(٥) إدارة العلاقات بين المعاهدات التعايشية؛ و(٦) تحديد مراجع تضمّ المعايير العالمية؛ و(٧) العمل على صعيد متعدد الأطراف؛ و(٨) التخلي عن المعاهدات القديمة غير المصدّق عليها؛ و(٩) إنهاء المعاهدات القديمة القائمة؛ و(١٠) الانسحاب من المعاهدات المتعددة الأطراف. ويمكن للبلدان أن تكيف وتعتمد هذه الخيارات من أجل إجراء عملية الإصلاح المبينة في خارطة الطريق بما يتوافق مع أولوياتها السياسية.

ويتطلب تحديد الخيار الصحيح من بين هذه الخيارات السياسية العشرة الذي يصلح لبلد في حالة معينة إجراء تحليل دقيق للتكاليف والفوائد يقوم على الحقائق، مع معالجة عدد من التحديات الأعم. وتشمل التحديات الاستراتيجية منع الغلو في الإصلاح الذي من شأنه أن يجرّد نظام اتفاقات الاستثمار الدولية من غايته المتمثلة في حماية الاستثمار وتشجيعه. وتنشأ التحديات النظمية من الفجوات وحالات التداخل والتجزؤ التي تسبب مشاكل تتعلق بالتماسك والاتساق. وتتطلب تحديات التنسيق تحديد أولويات إجراءات الإصلاح، وإيجاد الشركاء التعاقديين المناسبين لتنفيذ هذه الإجراءات وضمن الاتساق بين جهود الإصلاح على مختلف مستويات عملية صنع السياسات. أما التحديات المتعلقة بالقدرات فتجعل من الصعب على البلدان الأصغر، ولا سيما أقل البلدان نمواً، أن تعالج أوجه القصور التي تشوب الجيل القديم من اتفاقات الاستثمار الدولية.

والإصلاح الشامل لنظام الاتفاقات يمكن أن يستفيد من الدعم المكثف المتعدد الأطراف. ويمقدور الأونكتاد، من خلال أركان عمله الثلاثة - البحث وتحليل السياسات، والمساعدة التقنية، وبناء توافق الآراء على الصعيد الحكومي الدولي - أن يؤدي دوراً أساسياً بوصفه جهة التنسيق في منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بقضايا الاستثمار الدولي، وبوصفه أيضاً المنتدى الدولي للمناقشات الشاملة الرفيعة المستوى بشأن نظام اتفاقات الاستثمار الدولية الذي أصبح اليوم نظاماً متعدد الطبقات والأوجه.

وقد أخذ العالم يشهد تنامياً سريعاً للسياسات والأدوات المتصلة بأسواق رأس المال، وهي سياسات وأدوات ترمي إلى تشجيع الاستثمار في أنشطة الأعمال المستدامة وإلى دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وهذه السياسات والأدوات تبتثق في المقام الأول من البورصات والهيئات المنظمة لها، ولكن مع مشاركة قوية من جهات أخرى معنية بأسواق رأس المال مثل



المزيد من البورصات
تدخل إرشادات
لتقارير الاستدامة

المؤسسات المستثمرة. فبمقدور البورصات أن تؤثر على المستثمرين والشركات تأثيراً لا يضاعفها فيه سوى القليل من الجهات الأخرى الفاعلة - من خلال تداول منتجات وخدمات جديدة، وكذلك من خلال دعم الجهات المنظمة في الترويج لاعتماد المعايير السوقية.

الاستثمار والاقتصاد الرقمي

يشكل الاقتصاد الرقمي محركاً أساسياً للنمو والتنمية. فبإمكانه أن يقوي القدرة التنافسية في جميع القطاعات، وأن يتيح فرصاً جديدة في قطاع الأعمال وأنشطة تنظيم المشاريع، كما أنه يتيح سبلاً جديدة للنفوذ إلى الأسواق الخارجية وللمشاركة في سلاسل القيمة الإلكترونية العالمية. والاقتصاد الرقمي يوفر أيضاً أدوات جديدة لمعالجة المشاكل الإنمائية المستمرة. لكنه يقترن أيضاً بطائفة من التحديات السياسية، بما في ذلك الحاجة إلى سد الفجوة الرقمية، والتقليل إلى أدنى حد من الآثار الاجتماعية والإنمائية السلبية المحتملة، ومعالجة القضايا التنظيمية المعقدة ذات الصلة بشبكة الإنترنت تحديداً. وتتمثل الفرص والتحديات المرتبطة بالاقتصاد الرقمي بأهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية.



ترتيب الأونكتاد
الجديد لأكثر 100 شركة
من الشركات
المتعددة الجنسيات الرقمية

والاقتصاد الرقمي انعكاسات هامة على الاستثمار، والاستثمار بدوره يتسم بأهمية حاسمة بالنسبة للتنمية الرقمية. وينطوي اعتماد التكنولوجيات الرقمية على إمكانيات تحويل العمليات الدولية للشركات المتعددة الجنسيات وتأثير الفروع الأجنبية للشركات على البلدان المضيفة. وتتطلب التنمية الرقمية في جميع البلدان، ولا سيما مشاركة البلدان النامية في الاقتصاد الرقمي العالمي، انتعاج سياسات استثمار محددة الأهداف.

وقد سجل وزن الشركات المتعددة الجنسيات، العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في الإنتاج الدولي زيادة هائلة خلال السنوات الخمس الأخيرة. فبين عام ٢٠١٠ وعام ٢٠١٥، سجل عدد شركات التكنولوجيا في ترتيب الأونكتاد لأكثر ١٠٠ شركة من الشركات المتعددة الجنسيات زيادة بما يفوق الضعف. وزادت أصول هذه الشركات بنسبة بلغت ٦٥ في المائة، وزادت إيرادات عملياتها وعدد موظفيها بنسبة بلغت نحو ٣٠ في المائة، مقارنة بتجاهات ثابتة في حالة أكبر ١٠٠ شركة من الشركات المتعددة الجنسيات الأخرى. كما تتزايد بسرعة أهمية الشركات الرقمية المتعددة الجنسيات - بما في ذلك منصات الإنترنت، وشركات التجارة الإلكترونية والشركات ذات المحتوى الرقمي. ويتضمن تقرير الاستثمار العالمي، ٢٠١٧ قائمةً جديدةً تضم أكبر ١٠٠ شركة متعددة الجنسيات ويبين فيها ترتيب الشركات الرقمية المتعددة الجنسيات وبصمتها في الإنتاج الدولي.

وتبيع الشركات الرقمية المتعددة الجنسيات ما نسبته نحو ٧٠ في المائة من مبيعاتها في الخارج، بينما تبلغ نسبة أصولها الموجودة خارج بلدانها ٤٠ في المائة فقط. ويكون تأثير الشركات الرقمية المتعددة الجنسيات على البلدان المضيفة غير ملموس على نحو مباشر في الاستثمار المادي

أصول خفيفة:



وفي خلق فرص العمل، إلا أنه يمكن أن تكون لاستثمارات هذه المؤسسات آثار هامة غير مباشرة وآثار على الإنتاجية، كما أنها تسهم في عملية التنمية الرقمية. وتترتب على اعتماد التكنولوجيات الرقمية في سلاسل الإمداد العالمية في جميع الصناعات آثار عميقة على الإنتاج الدولي. فهو يمكن أن يفضي، بحسب الصناعة والأفضليات المحددة للشركات المتعددة الجنسيات، إلى قدر أقل من الاستثمارات الكبيرة في الإنتاج المركزي الضخم القائم على استخدام البيانات، ولكنه يمكن أن يفضي أيضاً إلى إنتاج مجسمات أدق وموزعة ثلاثية الأبعاد. وهو يمكن أن يؤدي كذلك إلى إعادة العمليات إلى بلدان المنشأ، ولكنه قد يفضي أيضاً إلى زيادة التعاقد مع جهات خارجية لتوفير الخدمات. كما أنه يمكن أن يؤدي إلى إعادة تشكيل علاقات الموردين في البلدان المضيفة، بالإضافة إلى إتاحة فرص جديدة لإقامة الشركات.

وينبغي لقواعد ولوائح تنظيم الاستثمار، ولسياسات ومؤسسات تشجيع الاستثمار وتيسيره، أن تراعي تطور أساليب عمل الشركات المتعددة الجنسيات عبر الحدود. ومن بين أكبر ١٠ صناعات تقليدية من الصناعات الأشد تأثراً بعملية الرقمنة، توجد خمس صناعات هي من بين أكبر ١٠ صناعات تُبقي فيها البلدان على قيود تتعلق بالاستثمار (تتعاكس في التحفظات المدرجة في اتفاقات الاستثمار الدولية) - وقد أخذت الشركات الرقمية المتعددة الجنسيات تتوسع في قطاعات أخرى خاضعة للتنظيم. وقد تكون ثمة حاجة لإعادة النظر في الأنظمة القديمة من أجل تجنب أن تصبح لوائح بالية أو عائقاً غير مقصود أمام اعتماد التكنولوجيات الرقمية.

باتت معظم البلدان تسعى بحمّة إلى الاستفادة من الفرص الرقمية بالنظر إلى ما تنطوي عليه من فوائد إيجابية محتملة. ويتضمن تقرير الاستثمار العالمي، ٢٠١٧ النتائج التي خلص إليها استقصاء لبعْد الاستثمار في أكثر من ١٠٠ استراتيجية وطنية وإقليمية للتنمية الرقمية.

هناك استراتيجيات عديدة للتنمية الرقمية لا تتناول موضوع الاستثمار أو أنها لا تناقش احتياجات الاستثمار إلا على مستوى شديد العمومية. ولا ترد تفاصيل عن احتياجات الاستثمار في البنية التحتية إلا في أقل من ٢٥ في المائة من تلك الاستراتيجيات، ولا ترد إلا في أقل من ٥ في المائة منها تفاصيل عن احتياجات الاستثمار في مجالات أخرى غير البنية التحتية، بما في ذلك الاستثمار لأغراض تنمية الصناعات الرقمية. وقلما تشارك وكالات تشجيع الاستثمار في صياغة استراتيجيات التنمية الرقمية.

تقديرات احتياجات
الاستثمار:
أقل من

25%

من
استراتيجيات تنمية
التكنولوجيا الرقمية

ينبغي لأي استراتيجية شاملة للتنمية الرقمية أن تشمل الاستثمار في البنية التحتية الرقمية، وفي الشركات الرقمية، وفي اعتماد الشركات للتكنولوجيات الرقمية في جميع الصناعات. وقد تكون احتياجات الاستثمار في البنية التحتية من أجل توفير القدرة الكافية على الاتصال الإلكتروني لمعظم البلدان النامية أقل

ضخامةً مما هو مفترض في كثير من الأحيان؛ وتشير تقديرات الأونكتاد إلى أن تكاليف الاستثمار المرتبطة بالتوصل إلى تعميم شبه كامل للخدمات الإلكترونية الأساسية من الجيل الثالث في تلك البلدان (وهو شرط مسبق لتحقيق الغاية المتمثلة في تعميم الوصول كما ترد ضمن أهداف التنمية المستدامة) تبلغ أقل من ١٠٠ مليار دولار. ومن شأن التعاون الإقليمي لأغراض الاستثمار في البنية التحتية لشبكة الإنترنت أن يجعل مشاريع البنية التحتية أكثر جاذبية للمستثمرين الدوليين.

ويتسم تشجيع الاستثمار في المحتوى والخدمات الرقمية المحلية بأهمية بالغة للتعميل بعملية التنمية الرقمية. وهذا يعني إنشاء إطار تنظيم مواتٍ للشركات الرقمية، فضلاً عن اعتماد تدابير دعم فاعلة قد تشمل مراكز وحاضنات التكنولوجيا أو الابتكارات؛ وبناء أو تحسين مرافق الخدمات الإلكترونية؛ ودعم تمويل رأس المال الاستثماري (رأس مال المخاطرة) وغير ذلك من نُهج التمويل الابتكارية. ويمكن لإنشاء الروابط مع الشركات العالمية أن يساعد، ولكن تنمية القطاع الرقمي تعني في الغالب دعم تنمية المشاريع المحلية بدلاً من تشجيع الاستثمار من قبل الشركات الرقمية المتعددة الجنسيات.

وينبغي أن يشكل تشجيع الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كل الشركات، فضلاً عن إنشاء روابط الأعمال والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية، جزءاً هاماً من سياسات التنمية الرقمية. كما أن الرسوم الجمركية والضرائب المفروضة على الأجهزة، والضرائب على استخدام الإنترنت، تؤثر أيضاً في التكاليف الفعلية التي تتحملها الشركات لاعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومن شأن تيسير الوصول إلى الخدمات السحابية أن يخفض هذه التكاليف. ومن المهم أيضاً تنمية المهارات - في إطار شراكة محتملة مع الشركات العالمية الرقمية المتعددة الجنسيات - من أجل تمكين الشركات المحلية من التفاعل رقمياً مع تلك الشركات العالمية والوصول إلى سلاسل القيمة الإلكترونية.

لدى تشجيع الاستثمار في التنمية الرقمية، ينبغي لصانعي السياسات مراعاة الشواغل العامة. وهذا يتطلب إعداد أنظمة حديثة في مجالات مثل أمن البيانات، والخصوصية، وحماية الملكية الفكرية، وحماية المستهلك، وصون القيم الثقافية. وحيثما يسبب التحول الرقمي اضطراباً في قطاعات أخرى أو يحدث آثاراً اجتماعية أو اقتصادية سلبية، ينبغي لصانعي السياسات أن يضعوا سياسات للتخفيف من حدة تلك الآثار. وينبغي للحكومات أن تجد نهجاً متوازناً يراعي كلاً من الشواغل العامة ومصالح المستثمرين الخواص.

وينبغي لصانعي سياسات الاستثمار أن يتبعوا نهجاً استباقياً إلى حد أبعد في صياغة استراتيجيات التنمية الرقمية. ولا ينبغي لهم فقط الاستعداد للتعامل مع التغيرات الحرجة في ميدانهم السياسي، بل يمكنهم أيضاً أن يساهموا إسهاماً هاماً في تصميم وتنفيذ السياسات الصناعية الرقمية. وينبغي أن تكون التنمية الرقمية جزءاً من سياسات الاستثمار، وينبغي أن تكون سياسة الاستثمار بدورها جزءاً من استراتيجيات التنمية الرقمية.

آفاق الاستثمار

تفاؤل حذر

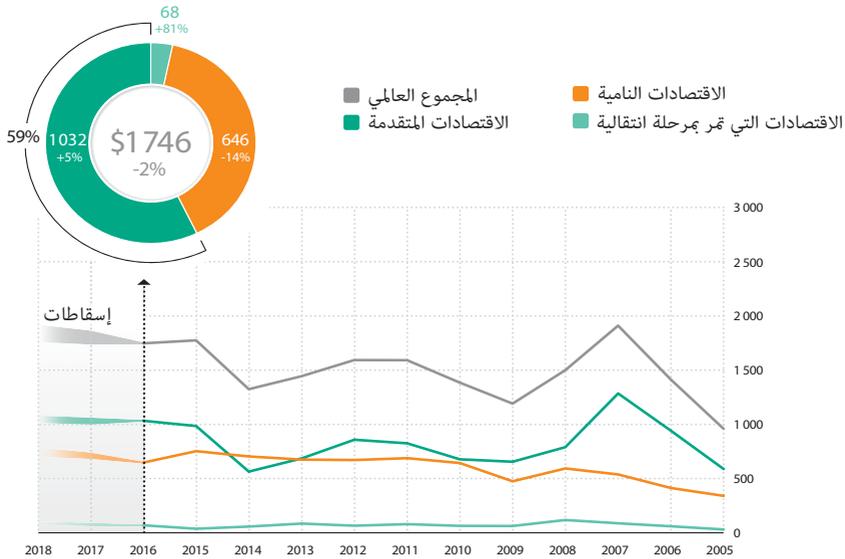
يتوقع أن يشهد عام ٢٠١٧ انتعاشاً متواضعاً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية، رغم أنه من المتوقع أيضاً أن يظل مستوى التدفقات أدنى بكثير من مستوى الذروة الذي بلغته في عام ٢٠٠٧. وسيؤدي الانتعاش المتزامن للنمو الاقتصادي في المناطق الرئيسية وتحسن أرباح الشركات إلى تعزيز ثقة القطاع الخاص ورغبة الشركات المتعددة الجنسيات في الاستثمار. ومن المتوقع كذلك أن يؤدي حدوث انتعاش دوري في القطاع الصناعي وفي التجارة الدولية إلى نمو أسرع في البلدان المتقدمة، بينما يؤدي الارتفاع المحتمل لأسعار السلع الأساسية إلى حدوث انتعاش في البلدان النامية في عام ٢٠١٧. ونتيجة لذلك، يتوقع أن تزيد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية بنسبة تبلغ نحو ٥ في المائة في عام ٢٠١٧ لتصل إلى نحو ١,٨ تريليون دولار (الشكل ١). ويتوقع أن تتواصل الزيادة المتواضعة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام ٢٠١٨ لتصل إلى ١,٨٥ تريليون دولار.

ويمكن أن يكون لتزايد المخاطر الجيوسياسية وحالة عدم اليقين السياسي التي يواجهها المستثمرون تأثير على حجم ونطاق انتعاش الاستثمار الأجنبي المباشر في عام ٢٠١٧. وقد حدثت تطورات سياسية - مثل خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، والخطوات التي اتخذتها الإدارة الأمريكية للتخلي عن اتفاق الشراكة عبر المحيط الهادئ وإعادة التفاوض على اتفاقات تجارية رئيسية مثل اتفاق أمريكا الشمالية للتجارة الحرة، والانتخابات في أوروبا - أدت جميعها إلى تزايد حدة حالة عدم اليقين. ثم إن الإصلاح الضريبي المحتمل في الولايات المتحدة يمكن أن يؤثر تأثيراً كبيراً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إذا عمدت الشركات المتعددة الجنسيات في الولايات المتحدة إلى خفض الإيرادات المستتقة في فروعها في الخارج.

وتشير نتائج استطلاع الآراء الذي أجره الأونكتاد في عام ٢٠١٧ بشأن قطاع الأعمال إلى تجدد الشعور بالتفاؤل إزاء آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر. فبخلاف ما كان عليه الحال في عام ٢٠١٦، تتفق أغلبية المسؤولين التنفيذيين الذين شملهم الاستطلاع، ولا سيما في الاقتصادات المتقدمة، بأن الانتعاش الاقتصادي سيعزز، مما يؤدي إلى تزايد الاستثمار في السنوات القادمة (الشكل ٢).

وثمة تغير هام في الشعور السائد مقارنة بالسنة الأخيرة يبدو واضحاً لدى الشركات التي تنشط في القطاع الأولي. فبعد أن تسببت الشركات المتعددة الجنسيات المعتمدة على الموارد الطبيعية، ولا سيما في صناعة النفط، في حدوث هبوط شديد في النشاط في السنتين الأخيرتين، يبدو أن هذه الشركات قد تحولت إلى اتجاه آخر وبات معظم المسؤولين التنفيذيين يتوقعون الآن تزايد الاستثمار في السنتين القادمتين.

الشكل ١- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة، عالمياً وبحسب مجموعة الاقتصادات، ٢٠١٥-٢٠١٦، والإسقاطات للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ (بمليارات الدولارات وبالنسبة المئوية)

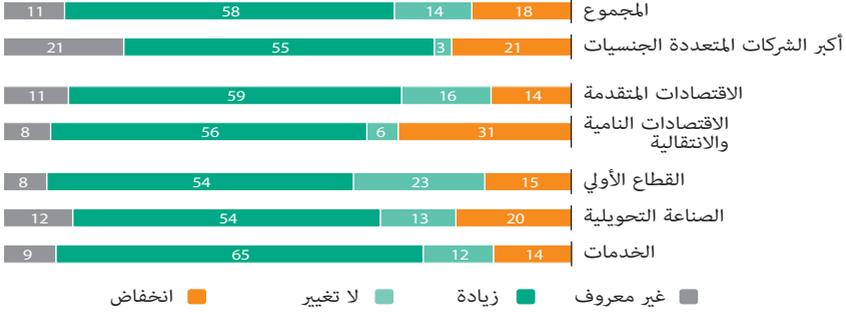


المصدر: الأونكتاد، قاعدة بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر/الشركات المتعددة الجنسيات (www.unctad.org/fdistatistics).

ولا تزال الولايات المتحدة والصين والهند تتصدر قائمة الوجهات المرتقبة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (الشكل ٣). ولا يزال المسؤولون التنفيذيون يثقون في الأداء الاقتصادي لآسيا النامية ويتنبؤون بتزايد الاستثمارات في جنوب - شرق آسيا حيث تحتل إندونيسيا وتايلاند والفلبين وفييت نام وسنغافورة، بهذا الترتيب، مرتبة أعلى ضمن البلدان المضيفة التي تتوفر فيها أكبر الفرص الواعدة.

توقعات المسؤولين التنفيذيين فيما يتعلق بنشاط الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي، ٢٠١٧-٢٠١٩ (النسبة المئوية للمسؤولين التنفيذيين في كل منطقة وقطاع)

الشكل ٢-

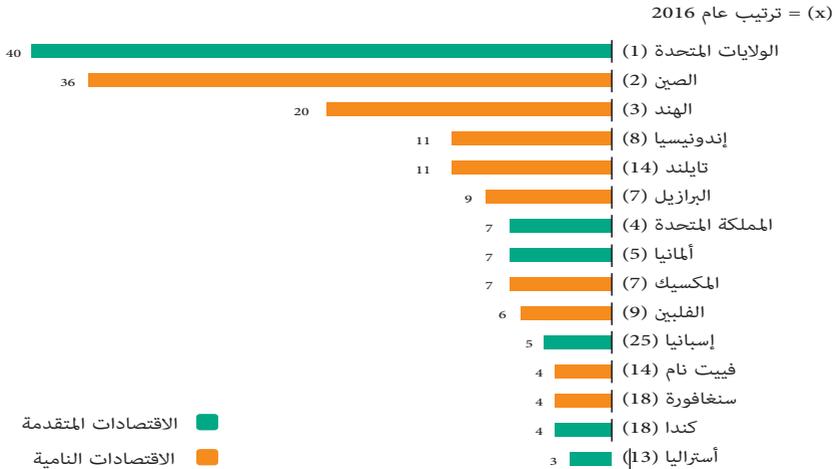


المصادر: UNCTAD, business survey@.

ملاحظة: قد لا يصل مجموع البيانات إلى ١٠٠ وذلك بسبب تقريب الأرقام.

أكبر البلدان المضيفة المرتقبة للشركات المتعددة الجنسيات في الفترة ٢٠١٧-٢٠١٩ (النسبة المئوية للمسؤولين التنفيذيين المقيمين على الاستطلاع)

الشكل ٣-



المصادر: UNCTAD, business survey@.

وتشير الردود على استطلاع آراء وكالات تشجيع الاستثمار الذي أجره الأونكتاد في عام ٢٠١٧ إلى الصناعات التي تعد بأكثر فرص الاستثمار والتي يُتوقع أن تجتذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد استهدفت وكالات تشجيع الاستثمار من البلدان المتقدمة قطاع تكنولوجيا المعلومات والخدمات المهنية، بينما استهدفت نظيراتها من البلدان النامية قطاع الأعمال الزراعية باعتباره إحدى الصناعات الواعدة بأكثر الفرص. كما أن قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات - وهو يشمل الاتصالات السلكية واللاسلكية، وتجهيز البيانات، وبرامجيات الحاسوب - قد أخذ يبرز كصناعة مستهدفة في نخبة من البلدان النامية. وتتبع قائمة عام ٢٠١٧ التي تضم أكبر البلدان المستثمرة المرتفعة، على النحو الذي أشارت إليه وكالات تشجيع الاستثمار، الاتجاه الذي سُجّل في السنوات الأخيرة: إذ تظل الصين أكبر مصدر واعد لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، تليها بهامش ضئيل الولايات المتحدة ثم ألمانيا والمملكة المتحدة.

توقع تزايد الاستثمار الأجنبي المباشر في معظم المناطق

يُرجح أن تشهد الاقتصادات النامية زيادة بنسبة ١٠ في المائة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة في عام ٢٠١٧ ولكن دون أن تعود هذه التدفقات بالكامل إلى المستوى الذي بلغته في عام ٢٠١٥، بينما يتوقع أن تظل التدفقات إلى الاقتصادات المتقدمة ثابتة. وسيكون هناك تفاوت كبير فيما بين المناطق (الجدول ١).

ويتوقع أن تسجل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى أفريقيا زيادة طفيفة في عام ٢٠١٧ لتصل إلى نحو ٦٥ مليار دولار وذلك بالنظر إلى تسجيل زيادات متواضعة في أسعار النفط وزيادة محتملة في الاستثمار الأجنبي المباشر غير النفطي. وكانت مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر التأسيسي المعلن عنها في عام ٢٠١٦ متركزة بدرجة مرتفعة في قطاع العقارات، يليه الغاز الطبيعي، والبنية التحتية، والطاقة المتجددة، والمواد الكيميائية، والسيارات. ويتوقع أن يؤدي التقدم على طريق التعاون الإقليمي والأقاليمي، من خلال توقيع الاتحادات الاقتصادية الإقليمية على اتفاقات شراكة اقتصادية مع الاتحاد الأوروبي والمفاوضات الجارية في اتجاه إبرام اتفاق التجارة الحرة الثلاثي الأطراف، إلى تشجيع زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر. بيد أن من شأن تراجع النمو الاقتصادي أن يؤثر سلباً في آفاق الاستثمار في عام ٢٠١٧.

ويتوقع أن تسجل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى آسيا النامية زيادة بنسبة ١٥ في المائة في عام ٢٠١٧ لتصل إلى ٥١٥ مليار دولار، حيث يرجح أن يؤدي حدوث تحسن في الآفاق الاقتصادية في الاقتصادات الآسيوية الرئيسية إلى تعزيز ثقة المستثمرين. وفي البلدان الرئيسية المتلقية لهذه الاستثمارات، مثل الصين والهند وإندونيسيا، يمكن للجهود السياسية المتجددة الرامية إلى اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر أن تسهم في حدوث زيادة في التدفقات الواردة في عام

٢٠١٧. وفي جنوب وجنوب - شرق آسيا يتوقع أن تشهد عدة بلدان تزايد قوة مركزها في شبكات الإنتاج الإقليمية. وفي غرب آسيا يتوقع أن يظل مستوى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ثابتاً، وستقابل الأثر الإيجابي للتعافش التدريجي لأسعار النفط حالة من عدم اليقين السياسي والجيوسياسي.

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة بحسب مجموعة الاقتصادات والمنطقة، ٢٠١٤-٢٠١٦ والإسقاطات لعام ٢٠١٧
(بمليارات الدولارات وبالنسبة المئوية)

الجدول ١-

إسقاطات	مجموعة الاقتصادات/المناطق			
٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	
١ ٦٧٠ إلى ١ ٨٧٠	١ ٧٤٦	١ ٧٧٤	١ ٣٢٤	العالم
٩٧٠ إلى ١ ٠٨٠	١ ٠٣٢	٩٨٤	٥٦٣	الاقتصادات المتقدمة
٥٦٠	٥٣٣	٥٦٦	٢٧٢	أوروبا
٣٦٠	٤٢٥	٣٩٠	٢٣١	أمريكا الشمالية
٧٤٠ إلى ٦٦٠	٦٤٦	٧٥٢	٧٠٤	الاقتصادات النامية
٦٥	٥٩	٦١	٧١	أفريقيا
٥١٥	٤٤٣	٥٢٤	٤٦٠	آسيا
١٣٠	١٤٢	١٦٥	١٧٠	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
٨٥ إلى ٧٥	٦٨	٣٨	٥٧	الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية
ملاحظة: معدل النمو السنوي (نسبة مئوية)				
(٤- إلى ٧)	٢-	٣٤	٨-	العالم
(٩- إلى ٢)	٥	٧٥	١٨-	الاقتصادات المتقدمة
٥~	٦-	١٠.٨	٢٠-	أوروبا
١٥~	٩	٦٩	١٥-	أمريكا الشمالية
(٢ إلى ١٥)	١٤-	٧	٤	الاقتصادات النامية
١٠~	٣-	١٤-	٤-	أفريقيا
١٥~	١٥-	١٤	٩	آسيا
١٠~	١٤-	٣-	٣-	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
(١٠ إلى ٢٥)	٨١	٣٤-	٣٣-	الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية

المصدر: UNCTAD, FDI/MNE database (www.unctad.org/fdistatistics)

ولا تزال إمكانات الاستثمار الأجنبي المباشر في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في عام ٢٠١٧ ضعيفة، بالنظر إلى استمرار حالات الغموض على صعيد الاقتصاد الكلي والسياسات. ويتوقع أن تنخفض التدفقات إلى هذه المنطقة بنسبة تبلغ نحو ١٠ في المائة لتصل إلى نحو ١٣٠ مليار دولار. ويُرجح أن يكون الاستثمار في الصناعات الاستخراجية في هذه المنطقة متواضعاً، إذ إن الشركات العاملة في هذا القطاع لا تزال تحجم عن الإنفاق الرأسمالي. ويُرجح أيضاً أن يتأثر الاستثمار في هذه المنطقة، ولا سيما في أمريكا الوسطى، بحالة الغموض الذي يكتنف عملية صنع السياسات الاقتصادية في الولايات المتحدة.

ويرجح أن تسجل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية زيادة متواضعة في عام ٢٠١٧ لتصل إلى نحو ٨٠ مليار دولار، مدعومة بانقلاب مسار التراجع الاقتصادي، وارتفاع أسعار النفط، وخطط الخصخصة. بيد أن هذه التدفقات يمكن أن تُعَوَّق نتيجة لمجموعة من المشاكل الجيوسياسية.

ويتوقع أن تظل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان المتقدمة ثابتة عند مستوى قدره نحو تريليون دولار. ويتوقع أن تنتعش التدفقات إلى أوروبا، بالنظر إلى أنه من غير المحتمل أن يستمر الحجم الكبير للقروض السلبية داخل الشركات الذي سُجِّل في عام ٢٠١٦. إلا أن الأحداث السياسية يمكن أن تؤدي مع ذلك إلى حرف انتعاش الاستثمار الأجنبي المباشر عن مساره. وعلى النقيض من ذلك، يبدو أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أمريكا الشمالية، التي وصلت في عام ٢٠١٦ إلى مستوى مرتفع إلى حد لم يسبق له مثيل قد أخذت تفقد زخمها، ويُرجح أن يعتمد المسؤولون التنفيذيون للشركات المتعددة الجنسيات نَحج التريث والترقب في مواجهة حالة عدم اليقين السياسي.

اتجاهات الاستثمار العالمية

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية فقدت زخم نموها في عام ٢٠١٦

في عام ٢٠١٦، انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية بنسبة ٢ في المائة لتصل إلى ١,٧٥ تريليون دولار، وهو ما يدل على أن الطريق إلى الانتعاش الكامل للاستثمار الأجنبي المباشر لا تزال مليئة بالعثرات. فقد سجلت القروض داخل الشركات انخفاضاً كبيراً؛ وتعززت الاستثمارات السهمية بزيادة بلغت نسبتها ١٨ في المائة في قيمة عمليات الدمج والتملك عبر الحدود. وقد حدث انخفاض في التدفقات الواردة إلى الاقتصادات النامية، وهو انخفاض عوّضه جزئياً نمو متواضع في البلدان المتقدمة وزيادة كبيرة في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. ونتيجة لذلك، زادت حصة الاقتصادات المتقدمة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية الواردة لتصل إلى ٥٩ في المائة.

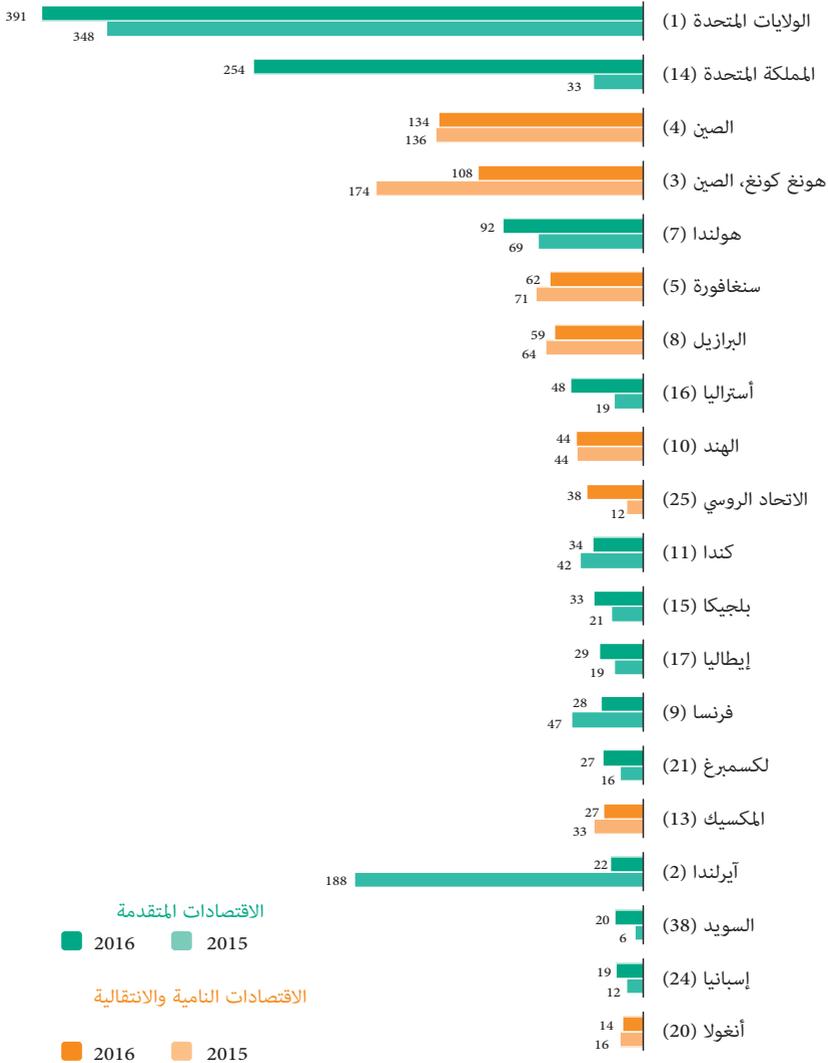
وزادت التدفقات إلى الاقتصادات المتقدمة بنسبة ٥ في المائة لتصل إلى ١٠٣٢ مليار دولار. وقد حدث انخفاض في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أوروبا وعوضه وتجاوزه نمو متواضع في التدفقات إلى أمريكا الشمالية وزيادة كبيرة في الاستثمار في اقتصادات متقدمة أخرى. وشهدت الاقتصادات النامية، كمجموعة، تراجعاً في التدفقات في عام ٢٠١٦. وكان لضعف أسعار السلع الأساسية وتباطؤ النمو الاقتصادي أثرهما على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة التي انخفضت بنسبة ١٤ في المائة لتصل إلى ٦٤٦ مليار دولار. وعلى النقيض من ذلك، زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية لتصل إلى ٦٨ مليار دولار، وبذلك انقلب اتجاه الانخفاض الذي شهدته السنتان الماضيتان.

وقد ظلت الاقتصادات النامية تمثل نصف أكبر عشرة اقتصادات مضيئة (الشكل ٤). وظلت الولايات المتحدة أكبر متلقٍ للاستثمار الأجنبي المباشر حيث اجتذبت تدفقات بلغ مجموعها ٣٩١ مليار دولار، تليها المملكة المتحدة التي اجتذبت ما مجموعه ٢٥٤ مليار دولار، وبذلك فقد قفزت من مرتبتها الرابعة عشرة التي سجلتها في عام ٢٠١٥ وذلك بفضل صفقات كبيرة شملت عمليات دمج وتملك عبر الحدود. واحتلت الصين المرتبة الثالثة، حيث بلغت التدفقات الواردة إليها ١٣٤ مليار دولار، أي بزيادة بنسبة ١ في المائة عن مستواها في السنة السابقة.

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى أكبر ٢٠ اقتصاداً مضيفاً،
٢٠١٦ و ٢٠١٥
(بمليارات الدولارات)

الشكل ٤-٤

(x) = ترتيب عام 2015



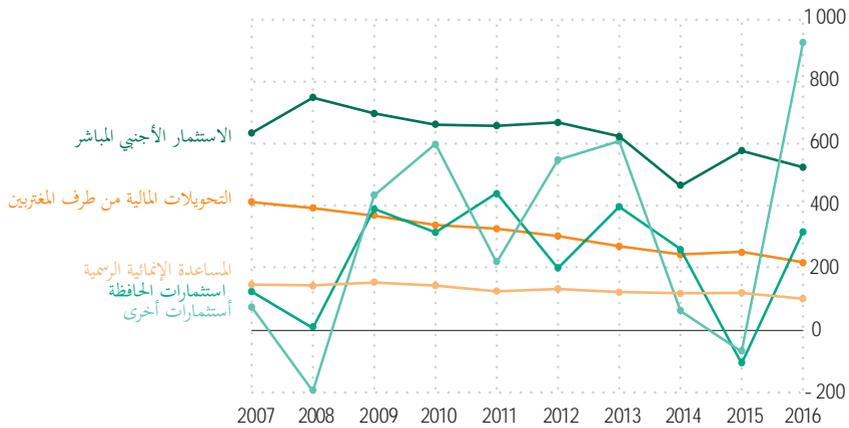
©UNCTAD, FDI/MNE database (www.unctad.org/fdistatistics)

المصدر:

الاستثمار الأجنبي المباشر لا يزال يشكل مصدراً رئيسياً للت تمويل بالنسبة إلى الاقتصادات النامية

قدّرت التدفقات المالية الخارجية العالمية إلى الاقتصادات النامية بما مجموعه ١,٤ تريليون دولار في عام ٢٠١٦، بعد أن كانت قد وصلت إلى أكثر من ٢ تريليون دولار في عام ٢٠١٠. وتظل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تشكل التدفقات الأكبر والأقل تقلباً من بين جميع التدفقات المالية الخارجية إلى البلدان النامية (الشكل ٥). وعلى العموم، تظل هذه التدفقات أدنى بكثير من مستوى الاستثمار السنوي اللازم من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠ (تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٤).

الشكل ٥- التمويل الإنمائي الخارجي للاقتصادات النامية، ٢٠١٥-٢٠٠٧ (بمليارات الدولارات)



المصدر: الأونكتاد، بالاستناد إلى بيانات من صندوق النقد الدولي (تتعلق باستثمارات المحافظة والاستثمارات الأخرى)، ومن قاعدة بيانات الأونكتاد بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر/الشركات المتعددة الجنسيات (تتعلق بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة)، ومن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (تتعلق بالحوالات المالية). ملاحظة: تشمل الاستثمارات الأخرى القروض فيما بين الشركات غير المنتسبة.

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة انخفضت في جميع المناطق الرئيسية

انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من الاقتصادات المتقدمة بنسبة ١١ في المائة لتصل إلى تريليون دولار في عام ٢٠١٦. وظلت حصة هذه الاقتصادات من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية الخارجة ثابتة عند مستوى يزيد قليلاً عن ٧٠ في المائة - كما ظلت التدفقات الخارجة من الاقتصادات النامية ثابتة عند مستوى قدره ٣٨٣ مليار دولار، وتقلصت التدفقات الخارجة من الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية بنسبة ٢٢ في المائة لتصل إلى ٢٥ مليار دولار. أما استثمارات الشركات الأوروبية المتعددة الجنسيات التي كانت قد سجلت زيادة كبيرة في عام ٢٠١٥ فقد انخفضت انخفاضاً كبيراً في عام ٢٠١٦ بنسبة بلغت ٢٣ في المائة لتصل إلى ٥١٥ مليار دولار. وقد حدث ذلك نتيجة لانخفاضات حادة في التدفقات الخارجة من آيرلندا وسويسرا وألمانيا. وكانت استثمارات الشركات المتعددة الجنسيات العاملة في أمريكا الشمالية مستقرة تقريباً في عام ٢٠١٦، رغم حدوث انخفاض كبير في قيمة مشترياتها المتعلقة بعمليات الدمج والتملك عبر الحدود. وظلت الولايات المتحدة تمثل أكبر البلدان المستثمرة في الخارج في عام ٢٠١٦، رغم أن التدفقات الخارجة منها سجلت انخفاضاً ضئيلاً (-١ في المائة) لتصل إلى ٢٩٩ مليار دولار (الشكل ٦).

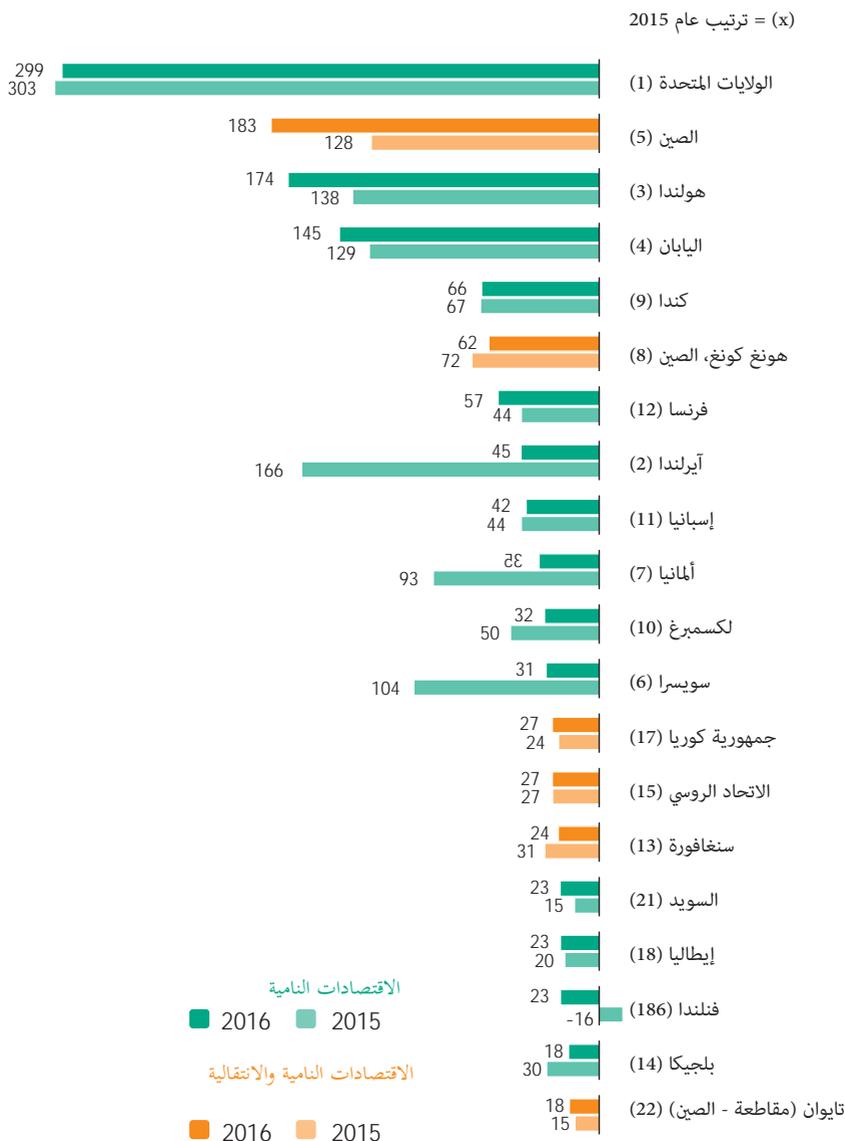
وزادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من آسيا النامية بنسبة ٧ في المائة لتصل إلى ٣٦٣ مليار دولار. وزادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من الصين بنسبة ٤٤ في المائة لتصل إلى ١٨٣ مليار دولار نتيجة لحدوث زيادة قوية في مشتريات الشركات الصينية أو المتعلقة بعمليات الدمج والتملك عبر الحدود، وهو ما ارتقى بهذا البلد إلى مرتبة عالية ليصبح، لأول مرة، ثاني أكبر المستثمرين. وعلى النقيض من ذلك، انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من البلدان الأعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسيا. وانخفضت أيضاً التدفقات الخارجة من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وتشمل قائمة أكبر ٢٠ اقتصاداً مستثمراً ٦ بلدان من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

المجموعات الاقتصادية الكبيرة تتحكم باتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية

ظلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من وإلى المجموعات الاقتصادية الكبيرة، مثل مجموعة العشرين ومنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، تشكل معالم مشهد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية في عام ٢٠١٦ (الشكل ٧). فقد وصلت التدفقات الواردة إلى مستوى قياسي بلغ، لأول مرة، أكثر من تريليون دولار.

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة، أكبر ٢٠ بلداً من بلدان المنشأ، ٢٠١٥ و٢٠١٦ (بمليارات الدولارات)

الشكل ٦-



©UNCTAD, FDI/MNE database (www.unctad.org/fdistatistics) المصدر:

وهناك بعض المجموعات - كومنولث الأمم، ومجموعة بريكس (البرازيل والاتحاد الروسي والهند والصين وجنوب أفريقيا)، ومجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ - تمثل، في المتوسط، متلقية صافية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، بينما تشكل مجموعات أخرى (مجموعة العشرين، ومنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية) مصدرة صافية للاستثمار الأجنبي المباشر. وباستثناء منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من معظم المجموعات الكبيرة في عام ٢٠١٦. ويبلغ الترابط داخل المجموعات من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر مستوى عالياً في مجموعة العشرين ومنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، كما أنه أخذ في النمو في مجموعة بريكس ومجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ. وبالإضافة إلى هذه المجموعات الكبرى، توجد مخططات أقاليمية، مثل مبادرة «حزام واحد، طريق واحد» مهياة لحفز الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين مجموعة أوسع من البلدان.

نظرة أدق إلى النسبة المرتفعة للاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الخدمات

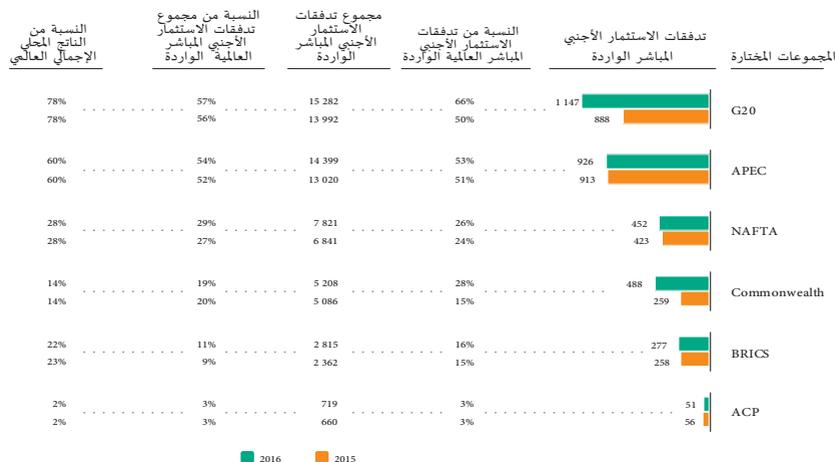
في عام ٢٠١٥، بلغت حصة القطاع الصناعي والقطاع الأولي ٢٦ في المائة و٦ في المائة، على التوالي، من مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي. وشكلت حصة قطاع الخدمات ٦٥ في المائة. ويتبين من خلال إلقاء نظرة فاحصة على مدلولات الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الخدمات أن حصته التي تبلغ الثلثين تعطي انطباعاً مضخماً عن أهمية القطاع الثالث في مجال الاستثمار عبر الحدود. فثمة جزء كبير من الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الخدمات يتعلق بفروع الشركات الأجنبية في القطاع الأولي وشركات متعددة الجنسيات في القطاع الصناعي تمارس أنشطة شبيهة بأنشطة قطاع الخدمات، بما في ذلك وظائف المقر أو المكاتب الخلفية، وعمليات الشركات المالية القابضة، ومراكز المشتريات أو العمليات اللوجستية، وخدمات التوزيع، وأنشطة البحث والتطوير. وفي بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر في مختلف القطاعات، تُنسب هذه الأنشطة إلى الخدمات باعتبارها الفئة البديلة. وبالتالي فإن حصة الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الخدمات يمكن أن تكون حصة مبالغاً فيها بما يزيد عن الثلث.

تباطؤ نمو الإنتاج الدولي يؤثر على التجارة العالمية

لا يزال الإنتاج الدولي من قبل الفروع الأجنبية للشركات المتعددة الجنسيات يتوسع، لكن وتيرة هذا التوسع تباطأت في السنوات الأخيرة. فمتوسطات معدلات النمو السنوي خلال السنوات الخمس الأخيرة لمبيعات الفروع الأجنبية (٧,٣ في المائة)، وقيمتها المضافة (٤,٩ في المائة) وعمالتها (٤,٩ في المائة) كانت جميعها منخفضة مما كان عليه في الفترة المقابلة قبل عام ٢٠١٠ (حيث بلغت ٩,٧ في المائة، و١٠,٧ في المائة، و٧,٦ في المائة، على التوالي). ويشكل تباطؤ وتيرة الإنتاج الدولي عاملاً مساهماً يمكن خلف تباطؤ وتيرة توسع التجارة. وقد ارتفعت مبيعات الفروع الأجنبية للشركات المتعددة الجنسيات وقيمتها المضافة في عام ٢٠١٦ بنسبة ٤,٢ في المائة و٣,٦ في المائة، على التوالي.

ووصل مجموع عمالة الفروع الأجنبية إلى ٨٢ مليون (الجدول ٢). وواصلت معدلات عائد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للفروع الأجنبية في الاقتصادات المضيفة تراجعها، إذ انخفض من ٦,٢ في المائة في عام ٢٠١٥ إلى ٦ في المائة في عام ٢٠١٦.

الشكل ٧- الاستثمار الأجنبي المباشر في نخبة من المجموعات، ٢٠١٥ و٢٠١٦ (بمليارات الدولارات وبالنسبة المئوية)



المصدر: قاعدة بيانات الأونكتاد بشأن الشركات المتعددة الجنسيات (www.unctad.org/fdistatistics).

ملاحظة: G20 (مجموعة العشرين) = لا تشمل إلا البلدان الأعضاء التسعة عشر (وئسثنى الاتحاد الأوروبي)؛ APEC = منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ؛ NAFTA = اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية؛ Commonwealth = كومنولث الأمم؛ BRICS = البرازيل والاتحاد الروسي والهند والصين وجنوب أفريقيا؛ ACP = مجموعة دول أفريقيا والكاربي والمحيط الهادئ. مرتبة ترتيباً تنازلياً فيما يتعلق بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة.

مؤشرات مختارة للاستثمار الأجنبي المباشر والإنتاج الدولي، ٢٠١٦ وسنوات مختارة

الجدول ٢

القيمة بالأسعار الجارية (بمليارات الدولارات)					البند
٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠٠٥-٢٠٠٧ (متوسط الفترة السابقة للأزمة)	١٩٩٠	
١٧٤٦	١٧٧٤	١٣٢٤	١٤٢٦	٢٠٥	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة
١٤٥٢	١٥٩٤	١٢٥٣	١٤٥٩	٢٤٤	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة
٢٦٧٢٨	٢٥١٩١	٢٥١٠٨	١٤٤٩٦	٢١٩٧	مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة
٢٦١٦٠	٢٤٩٢٥	٢٤٦٨٦	١٥١٨٤	٢٢٥٤	مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة
١٥١١	١٤٨٠	١٦٣٢	١٠٢٥	٨٢	عائد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد
٦٠	٦٢	٦٩	٧٣	٤٩٤	معدل عائد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد
١٣٧٦	١٣٨٢	١٥٣٣	١١٠١	١٢٨	عائد الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج
٥٥	٥٧	٦٤	٧٥	٥٩	معدل عائد الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج
٨٦٩	٧٣٥	٤٢٨	٧٢٩	٩٨	عمليات الدمج والتملك عبر الحدود
٣٧٥٧٠	٣٦٠٦٩	٣٣٤٧٦	١٩٩٧٣	٥٠٩٧	مبيعات الفروع الأجنبية
٨٣٥٥	٨٠٦٨	٧٣٥٥	٤٦٣٦	١٠٧٣	القيمة المضافة (لمنتجات) الفروع الأجنبية
١١٢٨٣٣	١٠٨٦٢١	١٠٤٩٣١	٤١١٤٠	٤٥٩٥	مجموع أصول الفروع الأجنبية
٦٨١٢	٦٩٧٤	٧٨٥٤	٤٩٧٦	١٤٤٤	صادرات الفروع الأجنبية
٨٢١٤٠	٧٩٨١٧	٧٥٥٦٥	٤٩٤٧٨	٢١٤٣٨	عمالة الفروع الأجنبية (بالآلاف)
ملحوظة					
٧٥٢٥٩	٧٤١٧٨	٧٨٥٠١	٥٢٣٣١	٢٣٤٦٤	الناتج المحلي الإجمالي
١٨٤٥١	١٨٥٣٣	١٩٤١٠	١٢٤٣١	٥٧٩٧	إجمالي تكوين رأس المال الثابت
٣٢٨	٣٢٦	٣٣٠	١٧٢	٢٩	إيصالات الإتاوات ورسوم التراخيص
٢٠٤٣٧	٢٠٩٢١	٢٣٥٦٣	١٤٩٥٢	٤٤٢٤	صادرات السلع والخدمات
المصدر: الأونكتاد.					

الشركات المتعددة الجنسيات المملوكة للدولة: توزيعها بحسب بلد المنشأ الرئيسي، ٢٠١٧ (عدد الشركات)



المصدر: قاعدة بيانات الأونكتاد بشأن الشركات المتعددة الجنسيات المملوكة للدولة (www.unctad.org/fdistatistics).

الشركات المتعددة الجنسيات المملوكة للدولة هي أطراف رئيسية نشطة في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر

تشمل قاعدة بيانات الأونكتاد الجديدة بشأن الشركات المتعددة الجنسيات المملوكة للدولة نحو ١٥٠٠ شركة من الشركات الأم ينتسب إليها أكثر من ٨٦٠٠٠ فرع أجنبي تعمل في شتى أنحاء العالم. ولا تمثل هذه الشركات إلا نحو ١,٥ في المائة من مجموع الشركات المتعددة الجنسيات ولكن فروعها تمثل ما يقارب ١٠ في المائة من مجموع الفروع الأجنبية. وعلى الرغم من أن عدد الشركات المتعددة الجنسيات المملوكة للدولة صغير، فإن ١٥ شركة من بين أكبر ١٠٠ شركة عالمية غير مالية متعددة الجنسيات، و٤١ شركة من بين أكبر ١٠٠ شركة من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، هي من الشركات المملوكة للدولة.

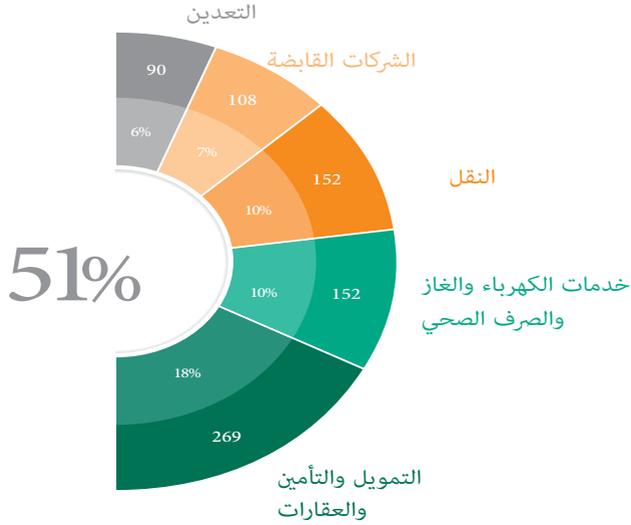
وتوجد مقار هذه الشركات المتعددة الجنسيات المملوكة للدولة في مواقع متفرقة على نطاق واسع جغرافياً؛ فمقار أكثر من نصف عدد هذه الشركات توجد في البلدان النامية، ويوجد نحو ثلثها في الاتحاد الأوروبي. والصين هي بلد منشأ أكبر عدد من الشركات المتعددة الجنسيات المملوكة للدولة (١٨ في المائة)، تليها ماليزيا (٥ في المائة)، والهند (٤ في المائة) (الشكل ٨).

وفي عام ٢٠١٦، شكلت الاستثمارات التأسيسية المعلن عنها من قبل الشركات المتعددة الجنسيات المملوكة للدولة ما نسبته ١١ في المائة من المجموع العالمي مقارنةً بما نسبته ٨ في المائة في عام ٢٠١٠.

والتوزيع القطاعي للشركات المتعددة الجنسيات المملوكة للدولة هو أكثر توجهاً نحو الخدمات المالية والموارد الطبيعية مقارنة بالشركات الأخرى المتعددة الجنسيات. وبالاستناد إلى مقياس النشاط الاقتصادي الرئيسي لمقر الشركة، يتبين أن أكثر من نصف الشركات المتعددة الجنسيات المملوكة للدولة يتركز في خمسة قطاعات: التمويل والتأمين والعقارات؛ وخدمات الكهرباء والغاز والصرف الصحي؛ والنقل؛ وعمليات شركات قابضة متنوعة؛ والتعدين (الشكل ٩). ويعمل معظم الشركات المتعددة الجنسيات المملوكة للدولة (أكثر من ١٠٠٠ شركة، أو ما يقارب ٧٠ في المائة من المجموع) في قطاع الخدمات (رغم أن إدراج الشركات القابضة قد يسبب مغالاة في تقدير هذه النسبة). ويعمل نحو ٣٣٠ شركة من الشركات المتعددة الجنسيات المملوكة للدولة (٢٣ في المائة) في القطاع الصناعي، و١١٠ (٨ في المائة) في القطاع الأولي.

توزيع الشركات المتعددة الجنسيات المملوكة للدولة بحسب القطاع
الرئيسي أو الصناعة، ٢٠١٧
(عدد البلدان والنسبة المئوية)

الشكل ٩-



المصدر: قاعدة بيانات الأونكتاد بشأن الشركات المتعددة الجنسيات المملوكة للدولة (www.unctad.org/fdistatistics).

اتجاهات الاستثمار الإقليمي

انخفاض أسعار السلع الأساسية يؤدي إلى تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا

واصلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا انخفاضها في عام ٢٠١٦ لتصل إلى ٥٩ مليار دولار، أي بنسبة انخفاض بلغت ٣ في المائة (الجدول ٣). وقد أدت عودة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى التدفق إلى مصر - وهي أكبر بلد متلقٍ للاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى الإقليمي - إلى تقوية التدفقات الواردة إلى شمال أفريقيا. وعلى النقيض من ذلك، كان لتدني أسعار السلع الأساسية تأثيره السلبي في الأفاق الاقتصادية لمنطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأدى إلى تراجع اهتمام المستثمرين. وانخفضت التدفقات مرة أخرى في أنغولا، وظلت عند مستويات متدنية نسبياً في نيجيريا وجنوب أفريقيا. وشهدت منطقة شرق أفريقيا تدفقات كبيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة في عام ٢٠١٦، حيث اجتذبت إثيوبيا تدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر من أي وقت مضى. وقد أخذت الشركات المتعددة الجنسيات من البلدان النامية تنشيط في هذه القارة، لكن نظيراتها من البلدان المتقدمة لا تزال تمثل أهم الشركات المستثمرة.

وسجلت تدفقات الاستثمار الخارجة من قبل الشركات الأفريقية المتعددة الجنسيات زيادة طفيفة (بنسبة ١ في المائة لتصل إلى ١٨ مليار دولار)، وهو ما يعكس إلى حد كبير حدوث زيادة في التدفقات الخارجة من أنغولا (٣٥ في المائة لتصل إلى ١١ مليار دولار) وهي زيادة عوضت عن انخفاض حاد في التدفقات الخارجة من جنوب أفريقيا (بنسبة -٤١ في المائة لتصل إلى ٣ مليارات دولار).

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى آسيا النامية تنخفض في جميع المناطق الفرعية تقريباً

انخفض مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى آسيا النامية بنسبة ١٥ في المائة ليصل إلى ٤٤٣ مليار دولار في عام ٢٠١٦. وكان هذا الانخفاض - وهو أول انخفاض يُسجل منذ عام ٢٠١٢ - واسع الانتشار نسبياً، حيث سُجِّلت انخفاضات في كل منطقة من المناطق الفرعية الرئيسية، باستثناء جنوب آسيا. وكان معظم هذا الانخفاض الإجمالي ناجماً عن العودة إلى المستويات السابقة للتدفقات إلى هونغ كونغ (الصين)، بعد الزيادة التي سُجِّلت في عام ٢٠١٥. وقد أسهم في ذلك أيضاً انخفاض قيم عمليات الدمج والتملك عبر الحدود التي انخفضت من ٥٠ مليار دولار في عام ٢٠١٥ إلى ٤٢ مليار دولار في عام ٢٠١٦. وفي شرق آسيا، أفضى أداء الصين المستقر نسبياً

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة، بحسب المنطقة، ٢٠١٦-٢٠١٤
(بمليارات الدولارات وبالنسبة المئوية)

الجدول ٣

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة			تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة			مجموعة الاقتصادات/المناطق
٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	
١٤٥٢	١٥٩٤	١٢٥٣	١٧٤٦	١٧٧٤	١٣٢٤	العالم
١٠٤٤	١١٧٣	٧٠٨	١٠٣٢	٩٨٤	٥٦٣	الاقتصادات المتقدمة
٥١٥	٦٦٦	٢٢١	٥٣٣	٥٦٦	٢٧٢	أوروبا
٣٦٥	٣٧٠	٣٥٣	٤٢٥	٣٩٠	٢٣١	أمريكا الشمالية
٣٨٣	٣٨٩	٤٧٣	٦٤٦	٧٥٢	٧٠٤	الاقتصادات النامية
١٨	١٨	٢٨	٥٩	٦١	٧١	أفريقيا
٣٦٣	٣٣٩	٤١٢	٤٤٣	٥٢٤	٤٦٠	آسيا
١	٣١	٣١	١٤٢	١٦٥	١٧٠	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
١	١	١	٢	٢	٢	أوقيانيا
٢٥	٣٢	٧٣	٦٨	٣٨	٥٧	الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية
١٠	١٤	٢٦	٥٨	٦٤	٦٨	الاقتصادات الصغيرة المشقة والضعيفة هيكلياً ^(١)
١٢	٩	١٨	٣٨	٤٤	٤١	أقل البلدان نمواً
٢-	٥	٦	٢٤	٢٥	٢٨	البلدان النامية غير الساحلية
٠,٢	٠,٧	٠,٣	٤	٤	٦	الدول الجزرية الصغيرة النامية
ملاحظة: النسبة المئوية للحصة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية						
٧١,٩	٧٣,٦	٥٦,٥	٥٩,١	٥٥,٥	٤٢,٦	الاقتصادات المتقدمة
٣٥,٤	٤١,٨	١٧,٧	٣٠,٥	٣١,٩	٢٠,٦	أوروبا
٢٥,٢	٢٣,٢	٢٨,١	٢٤,٣	٢٢,٠	١٧,٤	أمريكا الشمالية
٢٦,٤	٢٤,٤	٣٧,٧	٣٧,٠	٤٢,٤	٥٣,٢	الاقتصادات النامية
١,٣	١,١	٢,٣	٣,٤	٣,٥	٥,٤	أفريقيا
٢٥,٠	٢١,٢	٣٢,٩	٢٥,٣	٢٩,٥	٣٤,٨	آسيا
٠,١	٢,٠	٢,٥	٨,١	٩,٣	١٢,٨	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٢	أوقيانيا
١,٧	٢,٠	٥,٨	٣,٩	٢,١	٤,٣	الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية
٠,٧	٠,٩	٢,١	٣,٣	٣,٦	٥,١	الاقتصادات الصغيرة المشقة والضعيفة هيكلياً ^(١)
٠,٨	٠,٦	١,٥	٢,٢	٢,٥	٣,١	أقل البلدان نمواً
٠,١-	٠,٣	٠,٥	١,٤	١,٤	٢,١	البلدان النامية غير الساحلية
٠,٠١	٠,٠٤	٠,٠٣	٠,٢	٠,٢	٠,٤	الدول الجزرية الصغيرة النامية

المصدر: @UNCTAD, FDI/MNE database (www.unctad.org/fdistatistics)

(١) من دون أن تُحسب مرتين البلدان التي تشكل جزءاً من مجموعات متعددة.

فيما يخص التدفقات الواردة إلى الحد من الانخفاض الإجمالي للتدفقات في هذه المنطقة الفرعية. وفي جنوب - شرق آسيا، سجلت التدفقات الواردة انخفاضاً يُعزى بصورة رئيسية إلى حدوث تراجع في التدفقات إلى إندونيسيا وسنغافورة وتايلند. وفي جنوب آسيا، ظلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة ثابتة، ولم تزد في الهند إلا بنسبة ١ في المائة. وفي غرب آسيا تواصل انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نتيجة للنزاع الإقليمي والأثر السلبي الذي طال أمده الناجم عن تدني أسعار السلع الأساسية.

وزادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من آسيا النامية بنسبة ٧ في المائة لتصل إلى ٣٦٣ مليار دولار. وأدت الزيادة القوية المستمرة في التدفقات من الصين إلى ارتفاع مستوى التدفقات من شرق آسيا، بينما أدى ضعف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من إندونيسيا وسنغافورة إلى انخفاض التدفقات الخارجة من جنوب - شرق آسيا. وظلت التدفقات الخارجة تنخفض في جنوب آسيا، ولكنها استقرت في غرب أفريقيا عند أدنى مستوياتها.

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تسجل مزيداً من الانخفاض

تسارع اتجاه التراجع في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في عام ٢٠١٦، حيث انخفضت التدفقات الواردة بنسبة ١٤ في المائة لتصل إلى ١٤٢ مليار دولار، مع تباطؤ الاستثمار في جميع أنحاء المنطقة. وكان للركود الاقتصادي، مقترناً بضعف أسعار السلع الأساسية وتزايد تقلب العملات، أثر شديد على التدفقات إلى أمريكا الجنوبية، حيث انخفضت بنسبة ١٤ في المائة لتصل إلى ١٠١ مليار دولار، وفي أمريكا الوسطى، انخفضت التدفقات الواردة أيضاً بنسبة ١٤ في المائة لتصل إلى ٣٨ مليار دولار، وهو انخفاض يُضاف إلى الانخفاضات في إجمالي تكوين رأس المال الثابت وأحجام الصادرات. وتراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى منطقة الكاريبي، باستثناء المراكز المالية (بنسبة بلغت ٩ في المائة لتصل إلى ٣ مليارات دولار)، ولكن مع وجود تفاوتات كبيرة على المستوى القطري.

وسجل الاستثمار في الخارج من قبل الشركات المتعددة الجنسيات في أمريكا اللاتينية انخفاضاً كبيراً في عام ٢٠١٦، حيث حوّلت الفروع الأجنبية لهذه الشركات أحجاماً كبيرة من الأموال إلى شركاتها الأم. وانخفض هذا الاستثمار في الخارج بنسبة ٩٨ في المائة ليصل إلى مليار دولار، مسجلاً بذلك أدنى مستوياته منذ عام ٢٠٠١.

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية تستعيد انتعاشها

في عام ٢٠١٦، سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية زيادة قوية لتصل إلى ٦٨ مليار دولار بعد أن شهدت انخفاضاً حاداً في السنتين السابقتين. وقد شهدت المنطقتان الفرعيتان الرئيسيتان اتجاهات متباينة. ففي كومنولث الدول المستقلة وجورجيا، زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة بمقدار الضعف تقريباً، الأمر الذي يرجع إلى حدوث زيادة استثنائية في التدفقات إلى كازاخستان. فضلاً عن زيادة قوية في التدفقات إلى الاتحاد الروسي. وفي جنوب - شرق أوروبا، انخفضت التدفقات الواردة بنسبة ٥ في المائة بسبب انخفاض الاستثمارات في القطاع الصناعي. وتبين قائمة بلدان منشأ المستثمرين الرئيسيين حدوث تحول تدريجي لصالح بلدان جديدة، وبخاصة الصين.

وسجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية مزيداً من الانخفاض في عام ٢٠١٦ بنسبة ٢٢ في المائة لتصل إلى ٢٥ مليار دولار، الأمر الذي يُعزى بصورة رئيسية إلى التدفقات السلبية إلى الخارج من كازاخستان (-٥ مليارات دولار). وسجلت التدفقات من الاتحاد الروسي، وهي تشكل الجزء الأكبر من مجموع التدفقات من هذه المنطقة، زيادة طفيفة لتصل إلى ٢٧ مليار دولار، رغم تقلص إمكانية الوصول إلى أسواق رأس المال الدولية.

عمليات الدمج والتملك الكبرى تدعم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان المتقدمة

زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات المتقدمة بنسبة ٥ في المائة لتصل إلى تريليون دولار. ففي أوروبا، سُجّلت مبيعات قياسية في إطار عمليات الدمج والتملك عبر الحدود قبلها انخفاض قوي في القروض داخل الشركات، وهو ما أسفر عن تقلص بنسبة ٦ في المائة في التدفقات الواردة. وعلى الرغم من التصويت المؤيد لانسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، فإن التدفقات الواردة إلى المملكة المتحدة زادت إلى مستوى لم يسبق له مثيل، الأمر الذي يرجع إلى إنجاز عدة صفقات دمج وتملك كبرى. وبالمقابل، توسعت التدفقات الواردة إلى البلدان المتقدمة في أمريكا الشمالية ومنطقة آسيا - المحيط الهادئ، باستثناء كندا. ووصلت التدفقات الواردة إلى الولايات المتحدة إلى مستوى مرتفع إلى حد غير مسبوق، مدعومة بإنجاز صفقات دمج وتملك، ولا سيما في صناعة المستحضرات الصيدلانية. وسجلت أستراليا انقلاًباً لانتجاه الانخفاض الذي شهدته على مدى الفترة ٢٠١٣-٢٠١٥، وأظهرت التدفقات إلى اليابان علامات تدل على انتعاش مستمر.

وانخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من البلدان المتقدمة بنسبة ١١ في المائة لتصل إلى تريليون دولار. وتراجعت التدفقات الخارجة من البلدان الأوروبية بنسبة إجمالية بلغت ٢٣ في المائة، الأمر الذي يرجع بصورة رئيسية إلى حدوث انخفاضات حادة في التدفقات الخارجة من آيرلندا (بنسبة ٧٣ في المائة لتصل إلى ٤٥ مليار دولار)، وسويسرا (بنسبة ٧١ في المائة لتصل إلى ٣١ مليار دولار)، وألمانيا (بنسبة ٦٣ في المائة لتصل إلى ٣٥ مليار دولار). وكانت التدفقات الخارجة من أمريكا الشمالية مستقرة، ولكن الإيرادات المستتقة في الخارج قد شكلت، كما كان عليه الحال في السنوات السابقة، جزءاً كبيراً من تلك التدفقات. وقد وسعت الشركات اليابانية المتعددة الجنسيات نطاق استثمارها الأجنبي المباشر من خلال عمليات الدمج والتملك عبر الحدود، ولا سيما في أوروبا.

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات ذات الهياكل الضعيفة والمعرضة للمخاطر

بعد أن وصلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نمواً إلى مستوى عالٍ قدره ٤٤ مليار دولار في عام ٢٠١٥، انخفضت هذه التدفقات بنسبة تزيد على ١٣ في المائة لتصل إلى ٣٨ مليار دولار، أي ما يمثل ٢ في المائة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية و٦ في المائة من التدفقات إلى جميع البلدان النامية. ومع ذلك، اجتذب أكثر من ٢٠ بلداً من أقل البلدان نمواً تدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر تجاوزت مستواها في السنة السابقة، وكانت في طليعة هذه البلدان بلدان رئيسية مضيضة للاستثمار الأجنبي المباشر ومتنوعة نسبياً مثل كمبوديا وإثيوبيا. وظلت الصين تمثل أكبر اقتصاد مستثمر في أقل البلدان نمواً، متجاوزة إلى حد بعيد فرنسا والولايات المتحدة. وعلى الرغم من أن التوزيع القطاعي لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر التأسيسي في أقل البلدان نمواً يُبرز إمكانات اجتذاب المزيد من الاستثمارات إلى قطاعي الصناعة والخدمات، سيظل الاستثمار في قطاع النفط والغاز يطغى على التدفقات الإجمالية للاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نمواً في المستقبل المنظور.

وبعد أن شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية غير الساحلية، وعددها ٣٢ بلداً، انخفاضاً كبيراً في عام ٢٠١٥، استقرت هذه التدفقات عند مستوى قدره ٢٤ مليار دولار في عام ٢٠١٦. ولا يزال دور هذه البلدان هامشياً في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي، حيث تشكل التدفقات الواردة إليها أقل من ٢ في المائة من مجموع التدفقات العالمية الواردة. وقد كانت ديناميات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة متباينة فيما بين المناطق والاقتصادات المضيفة. وزاد الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، ولا سيما كازاخستان، وزادت التدفقات الواردة إلى إثيوبيا للسنة الرابعة على التوالي، في حين أن التدفقات إلى منغوليا تحولت

إلى تدفقات سلبية. وعلى الرغم من أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية غير الساحلية لا تزال تركز على الموارد الطبيعية، فإن الاستثمار أخذ يتحول في اتجاه أنشطة اقتصادية أخرى مثل مشاريع البنية التحتية والصناعة التحويلية، وهو ما يساعد في تخفيف العائق الجغرافي لهذه البلدان. وتشكل استثمارات المستثمرين من البلدان النامية، ولا سيما الصين، نسبة متزايدة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية غير الساحلية. وتثير آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر تفاعلاً مشوباً بالحذر. فلا يزال الانتعاش المتواصل يتوقف على تطور أسعار السلع الأساسية والقضايا السياسية التي يمكن أن تؤثر في أوضاع الاستثمار الأجنبي المباشر مستقبلاً.

وانخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الهشة الواردة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية بنسبة ٦ في المائة لتصل إلى ٣,٥ مليارات دولار. وشهدت حصة هذه الدول من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية ركوداً عند نسبة تقل عن ٠,٥ في المائة في معظم السنوات منذ عام ٢٠٠٩. وحدث انتعاش في الاستثمار في كل من ملديف وموريشوس قابله انخفاض في التدفقات إلى نحو ١٠ بلدان أخرى. وتأتي جامايكا في طليعة الدول الجزرية الصغيرة النامية من حيث اجتذاب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر المتنوع. ومن بين مصادر التمويل الخارجية، أصبح تقلب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية أكثر حدة منذ عام ٢٠٠٨، بينما ظلت مستويات التحويلات المالية والمساعدة الإنمائية الرسمية ثابتة. وتمثل الاقتصادات النامية سبعة بلدان من بين أكبر عشرة بلدان مستثمرة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، رغم أن الاقتصاديين المتقدمين - كندا والولايات المتحدة - يحتلان مكان الصدارة من حيث الحجم وبفارق واسع.

اتجاهات سياسات الاستثمار

سياسات الاستثمار تصبح أكثر تعقداً وتبايناً وغموضاً

إن اعتبارات التنمية المستدامة تجعل سياسات الاستثمار سياسات متعددة الأوجه تنطوي على مزيد من التحديات. وقد أخذت عملية صنع السياسات أكثر تبايناً بسبب تنوع النهج التي تستجيب بها المجتمعات والحكومات لآثار العولمة. وقد أدى هذا أيضاً، إلى جانب التدخلات الحكومية الأكثر تواتراً، إلى الحد من إمكانية تنبؤ المستثمرين بسياسات الاستثمار.

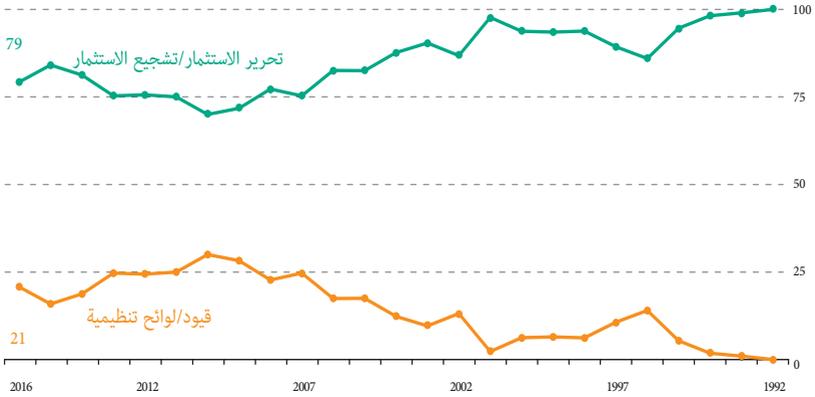
وفي حين أن بلداناً عديدة تواصل تشجيع الاستثمار الأجنبي، فإن هناك بعض البلدان الأخرى تتخذ أيضاً مواقف أكثر انتقاداً لعمليات الاستحواذ الأجنبي ولقرارات الاستثمار الفردية التي تتخذها الشركات. وعلى المستوى الدولي اكتسب إصلاح نظام اتفاقات الاستثمار الدولية قوة دفع كاملة، وهو ما أسفر عن تحديث المعاهدات، ولكنه أدى أيضاً إلى انسحاب بعض البلدان من نظام اتفاقات الاستثمار الدولية. وتزايد صعوبة التفاوض على إبرام وتنفيذ اتفاقات إقليمية كبرى.

وقد تكون هذه التطورات بمثابة حالات اضطراب مؤقتة في عالم يتغير بسرعة، حيث تعيد الحكومات تموضعها، أو قد تعلن عن تغييرات في سياساتها تتسم بطابع أكثر استدامة. ومن شأن وجود نظام للاستثمار قائم على قوائم ويتسم بالمصادقية ويحظى بتأييد دولي واسع ويهدف إلى تحقيق الاستدامة والشمولية أن يساعد في الحد من حالة عدم اليقين وأن يحسن استقرار علاقات الاستثمار.

البلدان لا تزال حريصة على اجتذاب الاستثمار، ولكن التدابير التنظيمية والتقييدية تزداد

تدل بيانات الأونكتاد على أن نحو ٥٨ بلداً واقتصاداً اعتمدت، في عام ٢٠١٦، ما لا يقل عن ١٢٤ تدبيراً من التدابير السياساتية التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي - وهو أعلى عدد يُسجّل منذ عام ٢٠٠٦. ويتعلق ٨٤ تدبيراً من هذه التدابير بتحرير وتشجيع الاستثمار، بينما أدخلت بموجب ٢٢ تدبيراً قيوداً أو أنظمة (أما بقية التدابير وعددها ١٨ فقد كانت محايدة). وبلغت نسبة تدابير تحرير وتشجيع الاستثمار الأجنبي ٧٩ في المائة، أي أدنى بكثير مما كانت عليه في المراحل الأولى لعملية تقديم التقارير السنوية في هذا المجال من قبل الأونكتاد في فترة التسعينيات من القرن الماضي (٩٤ في المائة) (الشكل ١٠).

الشكل ١٠- | التغيرات في سياسات الاستثمار الوطنية، ١٩٩٢-٢٠١٦ (بالنسبة المئوية)



المصدر: الأونكتاد، قاعدة بيانات رصد سياسات الاستثمار (Investment Policy Monitor Database).

وقد تم تحرير شروط دخول المستثمرين الأجانب في مجموعة متنوعة من الصناعات، ولا سيما في قطاعات الخدمات المالية، والصناعات الاستخراجية، والعقارات، وعمدت بلدان عديدة إلى تبسيط إجراءاتها التنظيمية، وقدمت حوافز جديدة للاستثمار أو أصلحت نظامها المحلي المتعلق بتسوية منازعات الاستثمار. ومن السمات الأخرى الجديدة بالملاحظة ما يشمل عمليات الخصخصة الجارية واعتماد نظام جديد للشراكة بين القطاعين العام والخاص في بعض البلدان.

وهذه القيود أو الأنظمة الجديدة تعكس، إلى حد كبير، الهواجس المتعلقة بالملكية الأجنبية للصناعات الاستراتيجية، واعتبارات الأمن القومي، والقدرة التنافسية للمنتجين المحليين. وهي لا تنجسد في التشريعات الجديدة فحسب، وإنما أيضاً في القرارات الإدارية التي تتخذها البلدان المضيفة، ولا سيما في سياق مراقبة عمليات الدمج التي تنطوي على حالات استحواذ من قبل الشركات الأجنبية. وتعرض الشركات أيضاً لضغوط سياسية تؤثر في قرارات الاستثمار ولتدابير تفرض استبقاء جزء من الإيرادات في البلدان المضيفة، وهو ما يؤدي إلى ثني الشركات الأجنبية عن الاستثمار في الخارج. وعلاوة على ذلك، فإن أعداداً متزايدة من القيود التجارية يمكن أن تؤثر، كما ذكرت منظمة التجارة العالمية، تأثيراً سلبياً على المستثمرين الأجانب، خصوصاً أولئك الذين يعملون في سلاسل القيمة العالمية. وكل هذا لا يتوافق مع الصورة التي رسمت أعلاه لبيئة سياساتية إجمالية مؤاتية للاستثمار الأجنبي.

توجد لدى بلدان عديدة قوانين استثمار تتداخل مع اتفاقات الاستثمار الدولية

يُبيّن استقصاء حديث للأونكتاد أن هناك أكثر من ١٠٠ بلد، ولا سيما من البلدان النامية، تنظم الاستثمار عبر الحدود من خلال سنّ قوانين وطنية مكرّسة للاستثمار تتناول مجموعة من القضايا مماثلة لتلك التي تتناولها اتفاقات الاستثمار الدولية. وتتضمن قوانين الاستثمار واتفاقات الاستثمار الدولية، بعد أن تُستهل بديباجة أو بفرع يتعلق بالأهداف والنطاق، أحكاماً بشأن التعريف، ودخول الاستثمار وتوطينه، ومعاملة المستثمرين وعملياتهم، وتشجيع الاستثمار، وتسوية المنازعات. ولا تحتل قضايا التنمية المستدامة ولا مسألة تيسير الاستثمار مكانة بارزة حتى الآن سواء في قوانين الاستثمار أو في اتفاقات الاستثمار الدولية.

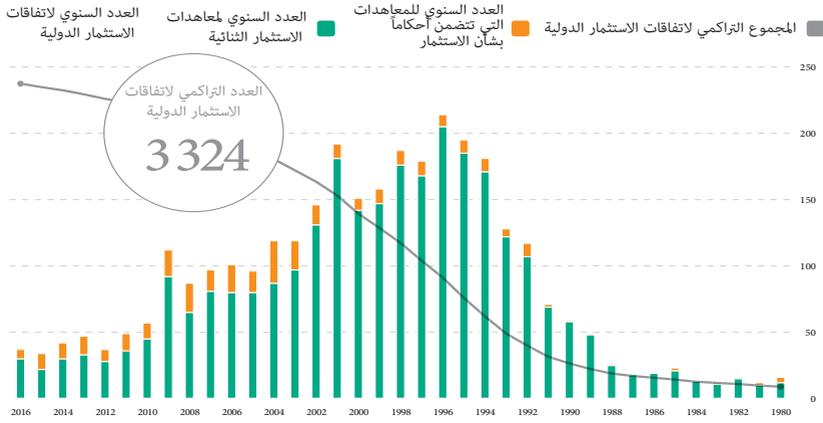
وفي حين يوجد العديد من القواسم المشتركة بين قوانين الاستثمار واتفاقات الاستثمار الدولية، فإن ثمة تفاوتاً كبيراً فيما بينها فيما يتعلق بأحكام محددة وبتفاصيل الصياغة. وينبغي أن تسير عملية إصلاح اتفاقات الاستثمار الدولية جنباً إلى جنب مع تحديث البنود المقابلة الواردة في قوانين الاستثمار

عالم اتفاقات الاستثمار الدولية يواصل نموه في ظل تزايد تعقده

في عام ٢٠١٦، أبرمت البلدان ٣٧ اتفاقاً جديداً من اتفاقات الاستثمار الدولية - منها ٣٠ معاهدة استثمار ثنائية وسبع معاهدات تتضمن أحكاماً تتعلق بالاستثمار. وبذلك وصل المجموع إلى ٣٣٢٤ اتفاقاً (٢٩٥٧ معاهدة استثمار ثنائية و٣٦٧ معاهدة تتضمن أحكاماً تتعلق بالاستثمار) (الشكل ١١). وكانت تركيا البلد الأكثر نشاطاً في هذا المجال، حيث أبرمت ٧ معاهدات، تليها كندا والمغرب والإمارات العربية المتحدة التي أبرم كل منها ٤ معاهدات، ثم جمهورية إيران الإسلامية ونيجيريا اللتان أبرم كل منهما ثلاث معاهدات. وفي الفترة الممتدة بين كانون الثاني/يناير وآذار/مارس ٢٠١٧، تم التوقيع على أربعة اتفاقات إضافية من اتفاقات الاستثمار الدولية.

كما أعادت الحكومات تكليف انخراطها في سياسة الاستثمار الدولية. وأصبح إنهاء ما لا يقل عن ١٩ اتفاقاً من اتفاقات الاستثمار الدولية نافذاً، وينتظر إنهاء المزيد منها. وشملت البلدان النشطة بصفة خاصة في إنهاء المعاهدات إندونيسيا (١١ معاهدة) والهند (٧ معاهدات) وفي حالة المعاهدات الإقليمية الكبرى التي تتضمن قواعد أساسية تتعلق بالاستثمار، مثل معاهدة الشراكة عبر المحيط الهادئ أو معاهدة الشراكة في التجارة والاستثمار عبر المحيط الأطلسي، لا تزال الآفاق غامضة.

الشكل ١١- | الاتجاهات في اتفاقات الاستثمار الدولية الموقعة، ٢٠١٦-١٩٨٠



المصدر: UNCTAD, IIA Navigator.

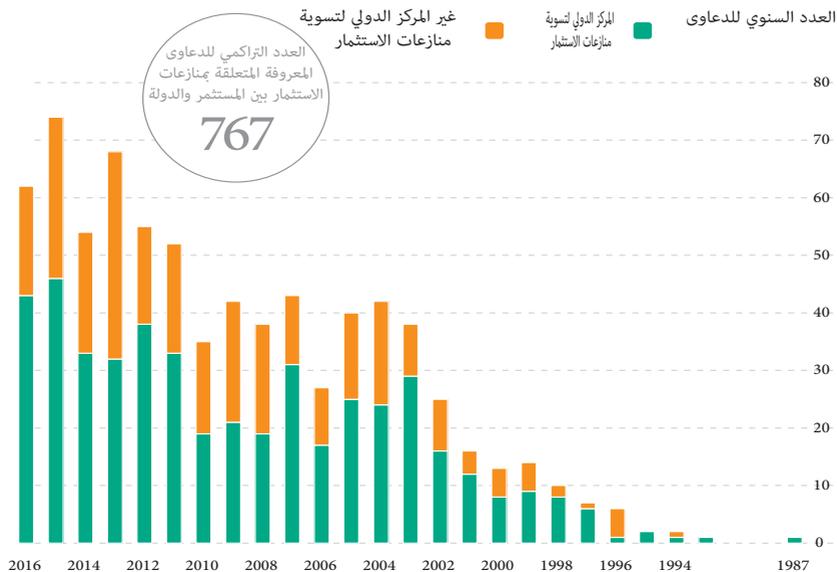
معدل إقامة الدعاوى الجديدة لتسوية المنازعات بين المستثمر والدولة بالاستناد إلى معاهدات يتواصل دون هوادة متجاوزاً متوسطه على مدى ١٠ سنوات

في عام ٢٠١٦، أُقيمت ٦٢ دعوى معروفة من دعاوى تسوية المنازعات بين المستثمر والدولة (الشكل ١٢). وهذا العدد أدنى مما كان عليه في السنة السابقة ولكنه أعلى من متوسط السنوات العشر البالغ ٤٩ دعوى في السنة (٢٠٠٦-٢٠١٥). وحتى ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، وصل مجموع عدد الدعاوى المعروفة والمعلنة إلى ٧٦٧. وحتى الآن، كانت ١٠٩ بلدان مدعى عليها في واحدة أو أكثر من الدعاوى المعروفة والمعلنة لتسوية المنازعات بين المستثمر والدولة. وبالنظر إلى أن عمليات التحكيم يمكن أن تبقى سرية في ظروف معينة، فإن العدد الفعلي لدعاوى المنازعات التي أُقيمت في هذه السنة والسنوات السابقة يُرجح أن يكون أعلى من ذلك.

وقد صدر وأعلن واحد وأربعون قراراً تحكيمياً في عام ٢٠١٦. ومن هذه القرارات، رجحت الدول الدعاوى في مرحلة البت في الاختصاص فيما يتعلق بنحو نصف مجموع الدعاوى، بينما ربح المستثمرون عدداً أكبر من الدعاوى التي وصلت إلى مرحلة البت في الأسس الموضوعية. ومن بين العدد الإجمالي للدعاوى المعروفة التي فُصل فيها بالاستناد إلى الأسس الموضوعية، ربح المستثمرون ما نسبته ٦٠ في المائة منها.

الاتجاهات في دعاوى تسوية المنازعات بين المستثمر والدولة استناداً إلى معاهدات الاستثمار، ١٩٨٧-٢٠١٦

الشكل ١٢-



المصدر: UNCTAD, ISDS Navigator

ملاحظة: جُمعت المعلومات بالاستناد إلى مصادر عامة، بما في ذلك خدمات إعداد التقارير المتخصصة. ولا تشمل إحصاءات الأونكتاد دعاوى تسوية المنازعات بين المستثمر والدولة التي تقوم حصراً على أساس عقود الاستثمار (عقود الدولة) أو قوانين الاستثمار الوطنية، أو الدعاوى التي يكون فيها أحد الطرفين قد صرّح بأنه يعتمد إقامة دعوى أمام هيئة تسوية المنازعات بين المستثمر والدولة ولكنه لم يباشر إجراءات التحكيم. وتُعدّل سنوياً الأرقام السنوية والتراكمية للدعاوى نتيجة لعملية التحقق، وهي قد لا تتطابق تماماً مع أعداد الدعاوى المبلّغ عنها في السنوات السابقة.

اعتمدت بلدان مجموعة العشرين المبادئ التوجيهية لصنع سياسات الاستثمار على النطاق العالمي

أقر قادة مجموعة العشرين المبادئ التوجيهية (غير الملزمة) لصنع سياسات الاستثمار على النطاق العالمي، وكانت هذه هي المرة الأولى التي تحقق فيها توافق متعدد الأطراف بشأن قضايا الاستثمار بين هذه المجموعة المتفاوتة من اقتصادات البلدان المتقدمة واقتصادات البلدان النامية واقتصادات البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، وهي مجموعة تستأثر بما يزيد عن ثلثي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الخارج (بما فيها الاتحاد الأوروبي). وبالاستناد إلى إطار الأونكتاد لسياسات الاستثمار من أجل التنمية المستدامة، تتسم المبادئ التوجيهية لمجموعة العشرين بالسماح الرئيسية التالية:

- جيل جديد: تتضمن المبادئ التوجيهية عناصر رئيسية لسياسات الاستثمار من الجيل الجديد مثل، التنمية المستدامة والنمو الشامل للجميع، والحق في التنظيم لأغراض السياسة العامة، والممارسات التجارية المسؤولة؛
- بيان عالمي: المبادئ التوجيهية هي بمثابة إعلان للموقف الجماعي لمجموعة العشرين بشأن البنات الرئيسية الأربع لسياسة الاستثمار ووضع المعاهدات، وهي: إنشاء الاستثمار، وحمايته ومعاملة المستثمرين، وتشجيع الاستثمار وتيسيره، وتسوية المنازعات؛
- تحسين الاتساق: لقد كان أحد الدوافع الرئيسية لوضع المبادئ التوجيهية دافع الرغبة في تعزيز الاتساق بين السياسات الوطنية والسياسات الدولية وتحسين الاتساق بين سياسات الاستثمار وغيرها من المجالات السياساتية فضلاً عن تعزيز أهداف التنمية المستدامة؛
- التوازن الدقيق: تتوخى المبادئ التوجيهية إقامة توازن دقيق بين حقوق وواجبات الشركات والدول، وبين التحرير والتنظيم، وبين المصالح الاستراتيجية للبلدان المضيفة وبلدان المنشأ؛
- أداة غير ملزمة: تنسم المبادئ التوجيهية بطابع غير ملزم. والمقصود بها هو أن تكون بمثابة أداة توجيهية لاستعراض وصياغة سياسات واستراتيجيات الاستثمار الوطنية. والمقصود بها أيضاً أن تكون بمثابة مرجع عام لصياغة معاهدات الاستثمار الدولية والتفاوض بشأنها.

إصلاح نظام اتفاقات الاستثمار الدولية أحرز تقدماً كبيراً

لقد دخلت عملية إصلاح نظام اتفاقات الاستثمار الدولية، الموجهة نحو تحقيق التنمية المستدامة، في تيار عملية صنع سياسات الاستثمار الدولية. ومع تعزيز المرحلة الأولى من عملية إصلاح هذا النظام، تتبع معظم المعاهدات الجديدة خارطة الطريق التي وضعها الأونكتاد (تقرير الاستثمار العالمي، ٢٠١٦) والتي تحدد خمسة مجالات عمل هي: صون الحق في التنظيم، مع توفير الحماية في الوقت نفسه؛ وإصلاح نظام تسوية المنازعات؛ وتشجيع الاستثمار وتيسيره؛ وضمان الاستثمار المسؤول؛ وتعزيز الاتساق النُظمي.

وهناك بعض الأحكام التي اعتُبر أنها أحكام ابتكارية في الاتفاقات التي أبرمت حتى عام ٢٠١٠ أصبحت تظهر الآن بصورة تكاد تكون منتظمة في اتفاقات الاستثمار الدولية. والاتفاقات التي أبرمت مؤخراً تتضمن جميعها تقريباً سمةً واحدةً أو اثنتين على الأقل من سمات الإصلاح، وهي عادة ما تتضمن لغةً جديدةً تحفظ حق الدول المضيفة في التنظيم، وتحسّن تسوية المنازعات أو تشجع الاستثمار المسؤول. وعلاوةً على ذلك، يراعي عدد قليل من اتفاقات الاستثمار الدولية الحديثة مجالات العمل الخمسة بطرق مبتكرة لم تتبّع في اتفاقات الاستثمار الدولية السابقة. بيد أن بعض البلدان تتمتع عن آيَّاع الممارسات الحديثة في صياغة المعاهدات. ويُضاف إلى ذلك أن التفاوتات

الكبيرة في اتفاقات الاستثمار الدولية التي يرمها بلد ما تثير في الوقت نفسه هواجس إزاء حدوث زيادة، وليس نقصاً، في أوجه عدم اتساق نظام اتفاقات الاستثمار الدولية وتحزّمته.

ويحتل إصلاح نظام تسوية المنازعات مكانة عالية في جدول الأعمال، مع اتخاذ خطوات ملموسة (مثل إدراج بنود موجهة نحو الإصلاح في المعاهدات الجديدة، والعمل على إنشاء محكمة استثمار دولية)، بما في ذلك على المستوى المتعدد الأطراف. كما أن تيسير الاستثمار قد أصبح يشكل أيضاً مجالاً يحظى بقدر أكبر من الاهتمام في صياغة معاهدات الاستثمار. وقد حظيت قائمة الأونكتاد بالإجراءات العالمية لتيسير الاستثمار، وهي القائمة التي صدرت في تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٦ من أجل سدّ فجوة تظمية في عمليات صنع سياسة الاستثمار على المستويين الوطني والدولي بغية تعبئة الاستثمار لأغراض التنمية المستدامة، بتأييد قوي من جميع الجهات المعنية بالاستثمار والتنمية.

لقد آن الأوان للانتقال إلى المرحلة الثانية من عملية إصلاح نظام اتفاقات الاستثمار الدولية: تحديث الموجود من معاهدات الجيل القديم

هناك عدة عوامل تستدعي بقوة إصلاح شبكة المعاهدات القائمة. والمعاهدات القديمة كثيرة: فقد أُبرم قبل عام ٢٠١٠ أكثر من ٢٥٠٠ اتفاق من اتفاقات الاستثمار الدولية السارية اليوم (٩٥ في المائة من مجموع الاتفاقات السارية). والمعاهدات القديمة مثيرة للخلاف: فحتى نهاية عام ٢٠١٦، كانت دعاوى تسوية المنازعات بين المستثمر والدولة تُقام جميعها تقريباً على أساس تلك المعاهدات. وتشكّل أوجه عدم الاتساق سمةً دائمةً من سمات المعاهدات القديمة، واستمرار وجودها يؤدي إلى حالات تداخل وتحزّم في العلاقات التعاقدية ويطرح تحديات تفاعلية.

وبالنسبة للمرحلة الثانية من عملية الإصلاح، أي مرحلة تحديث معاهدات الجيل القديم، يعرض الأونكتاد ويحلل مزايا ومساوئ ١٠ خيارات سياسية (الشكل ١٣):

١- تفسير أحكام المعاهدات تفسيراً مشتركاً: فقد تؤدي صياغة الأحكام صياغة فضفاضة إلى تفسيرات غير مقصودة ومتناقضة في الإجراءات المتعلقة بدعاوى تسوية المنازعات بين المستثمر والدولة. ومن شأن التفسير المشترك، الذي يهدف إلى توضيح معنى الالتزامات التعاقدية، أن يساعد في الحد من الغموض ويعزز القدرة على التنبؤ لدى المستثمرين والأطراف المتعاقدة والهيئات القضائية.

- ٢- تعديل أحكام المعاهدات: فقد يصعب أحياناً التوصل، من خلال التفسير المشترك، إلى «تثبيت» الالتزامات ذات الصيغة الفضفاضة التي تمثل سمة مشتركة من سمات اتفاقات الاستثمار الدولية القديمة. وبإمكان الأطراف، من خلال تعديل أحكام المعاهدة، تحقيق قدر أكبر من التغيير وبالتالي ضمان أن تعكس المعاهدة المعدلة أفضلهاهم السياساتية المتغيرة.
- ٣- استبدال المعاهدات «البالية»: تتيح عمليات استبدال المعاهدات فرصة لإجراء مراجعة شاملة للمعاهدة بدلاً من تعديل فرادى البنود تعديلاً انتقائياً.
- ٤- توحيد شبكة اتفاقات الاستثمار الدولية: من شأن إلغاء معاهدات الاستثمار الثنائية «القديمة» المتعددة والاستعاضة عنها باتفاق استثمار دولية جديدة متعددة الأطراف أن يساعدا في تحديث محتوى المعاهدات والحلّ، في الوقت نفسه، من تجرؤ شبكة اتفاقات الاستثمار الدولية.

الشكل ١٣- نظرة عامة على خيارات المرحلة الثانية من عملية إصلاح نظام اتفاقات الاستثمار الدولية



المصدر: الأونكتاد.

٥- إدارة العلاقات بين المعاهدات «القديمية» و«الجديدة» القائمة جنباً إلى جنب: حيثما تختار البلدان الإبقاء على المعاهدات «القديمية» و«الجديدة» جنباً إلى جنب، لا يمكن تحقيق أهداف إصلاح نظام اتفاقات الاستثمار الدولية إلا إذا ساد اتفاق الاستثمار الدولي الجديد الأحدث في حالة وجود تعارض أو تباين.

٦- مرجعية المعايير العالمية: يمكن للبلدان، في ما تبذله من جهود لإصلاح نظام اتفاقات الاستثمار الدولية، الرجوع إلى المعايير والصكوك التي تحظى باعتراف متعدد الأطراف والتي تعكس توافقاً واسعاً في الآراء بشأن القضايا ذات الصلة. ومن شأن تحديد هذه المعايير كمراجع أن يوضح مقاصد المعاهدة وأغراضها وأن يساعد في الوقت نفسه على التغلب على مشكلة التجزؤ بين اتفاقات الاستثمار الدولية وغيرها من أحكام القانون الدولي وعملية صنع السياسات.

٧- العمل على صعيد متعدد الأطراف: قد يكون للأخذ بنهج مشترك من قبل المجتمع الدولي إزاء إصلاح نظام اتفاقات الاستثمار الدولية التأثير الأكبر ولكنه سيكون أيضاً السبيل الأصعب لإصلاح هذا النظام.

٨- التخلي عن المعاهدات القديمة غير المصدّق عليها: هناك العديد من اتفاقات الاستثمار الثنائية القديمة التي لم تدخل بعد حيز النفاذ. ويمكن للبلد المعني أن يعلن رسمياً أنه قرر ألا يكون ملزماً بالمعاهدة وذلك من أجل «تنظيف» شبكة اتفاقات الاستثمار الدولية وتشجيع التفاوض على إبرام معاهدات أحدث.

٩- إنهاء الموجود من المعاهدات القديمة: يمثل إلغاء اتفاقات الاستثمار الدولية «البالية» - سواء من جانب واحد أو بصورة مشتركة - طريقة مباشرة (وإن لم تكن فورية) لحل الأطراف المتعاقدة من التزاماتها ولكنها قد تؤثر أيضاً على جاذبية البلدان المتصورة كمواقع للاستثمار وتحدّ من حماية رعاياها المستثمرين في الخارج.

١٠- الانسحاب من المعاهدات المتعددة الأطراف: من شأن الانسحاب، من جانب واحد، من معاهدة متعددة الأطراف ذات صلة بالاستثمار أن يساعد في الحدّ من تعرّض البلد لدعاوى المستثمرين، ولكنه يمكن أن يؤثر أيضاً في جاذبيته المتصورة كموقع للاستثمار ويحدّ من حماية رعاياه المستثمرين في الخارج. وهو قد يثير أيضاً تحديات فيما يتعلق بالتعاون المتعدد الأطراف في المستقبل في مجال الاستثمار.

ويمكن لهذه الخيارات العشرة أن تساعد في تناول مجالات العمل الرئيسية الخمسة المبينة في خارطة الطريق التي وضعها الأونكتاد لإصلاح نظام اتفاقات الاستثمار الدولية. وهي متفاوتة من

حيث طبيعتها ونتائجها، إذ تتراوح بين ما هو تقني وما هو سياسي بدرجة أكبر، وبين تركيز على الإجراءات وتركيز على الجوهر أيضاً، وبين استمرار الانخراط في نظام اتفاقات الاستثمار الدولية والخروج منه. ويمكن للبلدان أن تكيف هذه الخيارات وتعتمدها سعياً لتحقيق أهدافها الإصلاحية المرجوة.

ويتطلب تحديد أي من هذه الخيارات السياساتية العشرة هو الخيار المناسب لبلد ما إجراء تحليل دقيق للكلفة والفائدة يستند إلى الحقائق، فضلاً عن التصدي لعدة تحديات أعم. وتشمل التحديات الاستراتيجية منع «الغلو» في الإصلاح الذي قد يجرد نظام اتفاقات الاستثمار الدولية من غايته المتمثلة في حماية الاستثمار وتشجيعه. وينبغي لجهود الإصلاح، ولا سيما الشاملة منها، أن تؤدي إلى استغلال الفوائد التي يمكن جنيها من خلال أعمال سيادة القانون ومن ثم الاستجابة لتوقعات المستثمرين فيما يتعلق بالقدرة على التنبؤ بعملية صنع السياسات واستقرارها وشفافيتها.

وتنشأ التحديات النظمية من الفجوات، وحالات التداخل، وأوجه التباين والتجزؤ في نظام يتألف من آلاف من الاتفاقات المختلفة من حيث مضمونها وأنواعها. وينبغي أن يكون الإصلاح موجهاً نحو تحسين اتساق نظام اتفاقات الاستثمار الدولية، وتوحيد شبكة هذه الاتفاقات وتبسيطها، وإدارة التفاعل بين هذه الاتفاقات وغيرها من أحكام القانون الدولي.

وتتطلب تحديات التنسيق تحديد أولويات إجراءات الإصلاح والتسلسل السليم لتنفيذها مع الشركاء في المعاهدات، فضلاً عن مواءمة جهود الإصلاح على مختلف مستويات عملية صنع السياسات.

وبسبب تحديات القدرة، يصعب على البلدان الأصغر، وبخاصة أقل البلدان نمواً والبلدان النامية الصغيرة أن تكون فعالة في معالجة أوجه القصور التي تعترى الجيل القديم من اتفاقات الاستثمار الدولية.

ويمكن لعملية الإصلاح الشامل للنظام أن تستفيد من دعم مكثف على صعيد متعدد الأطراف. وبمقدور الأونكتاد، من خلال أركان عمله الثلاثة - البحث وتحليل السياسات، والمساعدة التقنية، وبناء توافق في الآراء على الصعيد الحكومي الدولي - أن يؤدي دوراً أساسياً بوصفه جهة التنسيق في منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بقضايا الاستثمار الدولي، وبوصفه أيضاً المنتدى الدولي للمناقشات الشاملة والرفيعة المستوى بشأن نظام اتفاقات الاستثمار الدولي الحالي المتعدد الطبقات والأوجه.

سياسات أسواق رأس المال الرامية إلى تشجيع الاستثمار في التنمية المستدامة أخذت تتزايد

يشهد العالم نمواً سريعاً في السياسات والأدوات ذات الصلة بأسواق رأس المال والرامية إلى تشجيع الاستثمار في الأعمال التجارية المستدامة وإلى دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وهذه السياسات والأدوات تنشأ في المقام الأول من عمليات البورصات والهيئات المنظمة لها ولكن بمشاركة قوية من جهات أخرى معنية بأسواق رأس المال، بما في ذلك المستثمرون المؤسسيون.

وقد شهدت مبادرة الأمم المتحدة للبورصات المستدامة تضاعف عضويتها ثلاث مرات خلال السنتين الأخيرتين، فأصبحت تضم الآن ٦٣ بورصة شريكة من خمس قارات تضم ٣٠.٠٠٠ شركة مسجلة يبلغ رأسمالها السوقي أكثر من ٥٥ تريليون دولار. ويمكن النظر إلى هذا النمو السريع باعتباره دليلاً على تزايد الاهتمام الذي توليه البورصات لمسألة الاستدامة في أسواقها.

والبورصات تعزز الاستثمار في التنمية المستدامة من خلال عدد من الأدوات، بما في ذلك المؤشرات البيئية والاجتماعية ومؤشرات الحوكمة، ووثائق إرشادات الإبلاغ المتعلقة بالاستدامة، وأدوات الاستثمار المخصصة الغرض مثل السندات الخضراء. وتظل المؤشرات البيئية والاجتماعية ومؤشرات الحوكمة تمثل الأداة الأكثر رواجاً فيما بين البورصات؛ ويوجد في شتى أنحاء العالم ما يزيد على ١٠٠ مؤشر من هذه المؤشرات التي توفرها ٣٨ بورصة من أصل ٨٢. وتقدم ٣٢ بورصة إرشادات رسمية إلى الجهات المصدرة بشأن الإبلاغ عن المعلومات البيئية والاجتماعية والمعلومات المتعلقة بالحوكمة، منها ١٧ بورصة قدمت إرشادات لأول مرة في عام ٢٠١٦ وأوائل عام ٢٠١٧. وعدا عن تقديم الإرشادات الطوعية، أصبحت المعلومات البيئية والاجتماعية والمعلومات المتعلقة بالحوكمة مشمولة في قواعد التسجيل في ١٢ بورصة. وقد أخذت قواعد الإفصاح الإلزامي عن المعلومات البيئية والاجتماعية والمعلومات المتعلقة بالحوكمة تظهر في البورصات وفي الهيئات المنظمة للأوراق المالية.

الاستثمار والاقتصاد الرقمي

أخذ الاقتصاد الرقمي - أي استخدام التكنولوجيات الرقمية بواسطة شبكة الإنترنت في إنتاج وتجارة السلع والخدمات - يشكل جزءاً متزايد الأهمية من الاقتصاد العالمي. ويمكن للتحول إلى الاقتصاد الرقمي أن يقوّي القدرة التنافسية لجميع القطاعات،. ويتيح فرصاً جديدة لأنشطة الأعمال وتنظيم المشاريع، ويفتح سبلاً جديدة للنفاذ إلى الأسواق الخارجية والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية. كما أنه يوفر أدوات جديدة لمعالجة المشاكل الإنمائية والاجتماعية المستمرة. إلا أنه ينطوي أيضاً على عدد من التحديات - من الفجوة الرقمية، إلى الآثار الاجتماعية والإنمائية السلبية المحتملة، إلى القضايا التنظيمية المعقدة المتعلقة باستخدام الإنترنت - وهي تحديات ينبغي للمسؤولين عن صنع السياسات التصدي لها. وتتسم الفرص والتحديات التي ينطوي عليها الاقتصاد الرقمي بأهمية كبيرة ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية.

وللاقتصاد الرقمي انعكاسات هامة على الاستثمار، ويتسم الاستثمار بدوره بأهمية بالغة بالنسبة للتنمية الرقمية. فأولاً، يتيح الاقتصاد الرقمي إمكانيات تحويل العمليات الدولية للشركات المتعددة الجنسيات وأثر فروعها الأجنبية على البلدان المضيفة، وبالتالي فهو يؤثر في سياسات الاستثمار. وثانياً، تتطلب التنمية الرقمية في جميع البلدان، ولا سيما مشاركة البلدان النامية في الاقتصاد الرقمي العالمي، انتهاج سياسات استثمار محددة الأهداف لإنشاء البنية التحتية اللازمة لتأمين القدرة على الاتصال الإلكتروني، وتشجيع الشركات الرقمية، ودعم رقمنة الاقتصاد الأوسع. ويستعرض تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٧ كلا المنظورين تباعاً.

عملية الرقمنة تُحوّل الإنتاج العالمي والشركات المتعددة الجنسيات

ما فتئت تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تشكل أداة تمكينية أساسية لنمو الإنتاج الدولي. ويسبّب صعود الاقتصاد الرقمي في الوقت نفسه تكثيفاً واضطراباً في العلاقة بين تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من جهة، والإنتاج الدولي، من جهة ثانية. فهو يحدث تكثيفاً لهذه العلاقة لأنه يتيح للشركات المتعددة الجنسيات مزيداً من الفرص البعيدة المدى لإعادة تصميم عملياتها وطرق وصولها إلى الأسواق وإعادة تحديد طرائق الإدارة في إطار شبكات الإنتاج العالمية. وهو يُحدث اضطراباً في تلك العلاقة لأنه يؤدي إلى ظهور أشكال جديدة بالكامل من مؤسسات الأعمال المتعددة الجنسيات، بدءاً بالشركات «العالمية منذ الولادة» وانتهاءً بالشركات الافتراضية المتعددة الجنسيات التي تختلف بصماتها الدولية اختلافاً أساسياً.

وتُعدُّ الشركات المتعددة الجنسيات العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (أي شركات الاتصالات وشركات التكنولوجيا المتعددة الجنسيات) الأدوات التمكينية للاقتصاد الرقمي العالمي: فهي توفر البنية التحتية والوسائل اللازمة لاعتماد التكنولوجيا الرقمية. ومع النمو السريع للاقتصاد الرقمي، سجل وزن هذه الشركات، ولا سيما الشركات المتعددة الجنسيات العاملة في مجال التكنولوجيا، في الإنتاج الدولي زيادة هائلة على مدى العقود الأخيرة - وشهد نموه مزيداً من التسارع خلال السنوات الخمس الأخيرة. ففي الفترة الممتدة بين عام ٢٠١٠ وعام ٢٠١٥، زاد عدد شركات التكنولوجيا في ترتيب الأونكتاد لأكثر من ١٠٠ شركة متعددة الجنسيات من ٤ إلى ١٠ (ارتفع العدد الإجمالي لشركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى ١٩). وقد أخذت هذه الشركات المتعددة الجنسيات تنمو وتتوسع لتشمل جميع الصناعات الأخرى؛ وزادت أصولها بنسبة ٦٥ في المائة، وزادت إيراداتها التشغيلية وأعداد موظفيها بنحو ٣٠ في المائة، في ظل اتجاهات ثابتة إلى حد بعيد في حالة الشركات الأخرى المدرجة في قائمة أكبر ١٠٠ شركة متعددة الجنسيات.

الشركات الرقمية المتعددة الجنسيات: بصمة دولية صغيرة وأثر كبير

تعتمد الشركات الرقمية المتعددة الجنسيات (فئة جديدة) على البنية التحتية والأدوات التي توفرها الشركات المتعددة الجنسيات العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وهي تشمل مجموعة متنوعة من نماذج الأعمال، بما في ذلك منصات الإنترنت، والتجارة الإلكترونية، وشركات المحتوى الرقمي (الشكل ١٤). كما أن أهمية الشركات الرقمية في عالم الشركات المتعددة الجنسيات أخذت تزداد بسرعة. ويعرض تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٧ قائمة جديدة تضم أكبر ١٠٠ شركة من الشركات الرقمية المتعددة الجنسيات ويبين أداءها في مجال الإنتاج الدولي.

ولبنية الشركات الرقمية وشركات التكنولوجيا المتعددة الجنسيات بصمة خفيفة نسبياً في الإنتاج الدولي. فبمقدور هذه الشركات أن تصل إلى الأسواق الأجنبية بقدر محدود من الأصول وأعداد قليلة من الموظفين في الخارج. وبينما تسجل الشركات الأخرى المتعددة الجنسيات، في المتوسط، نسباً متوازنة من الأصول الأجنبية والمبيعات في الخارج، فإن شركات التكنولوجيا المتعددة الجنسيات تباع ما نسبته ٧٣ في المائة من مبيعاتها في الخارج، في حين أن نسبة أصولها الموجودة خارج بلدان منشئها لا تتجاوز ٤١ في المائة (الشكل ١٥). وكلما ارتفعت كثافة استخدام الإنترنت في نماذج عمل الشركة المتعددة الجنسيات، زادت انفصام الصلة بين الإيرادات الأجنبية والأصول المادية. وتزيد نسبة المبيعات الأجنبية لأكثر المنصات الإلكترونية بأكثر من مرتين ونصف عن نسبة أصولها الأجنبية. ولذلك فإن الأثر الاقتصادي للشركات الرقمية المتعددة الجنسيات لا يكون ملموساً على نحو مباشر

إلا بقدر أقل من حيث الاستثمار المادي وخلق فرص العمل - مع أنه يمكن أن تكون لاستثماراتها آثار هامة غير مباشرة وآثار على الإنتاجية، وأن تسهم بالتالي في التنمية الرقمية.

الشكل ١٤ - | بنية الاقتصاد الرقمي

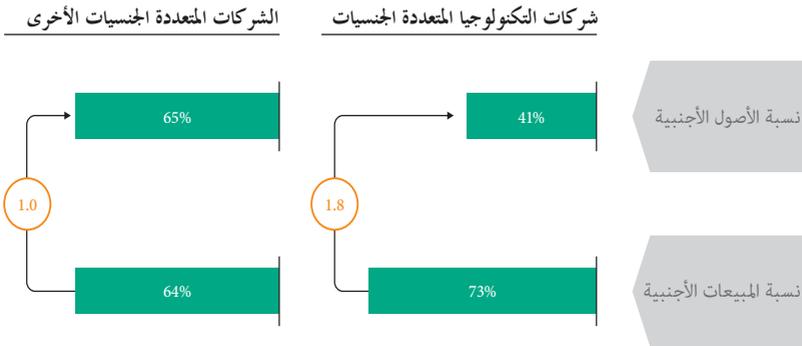


المصدر: الأونكتاد.

وتتركز مقارن الشركات الرقمية المتعددة الجنسيات في عدد قليل من البلدان المتقدمة والاقتصادات الناشئة. ويمكن لقدرة هذه الشركات على العمل على نطاق عالمي باستثمار أجنبي محدود أن تقلب الاتجاه السائد للاستثمار الأجنبي المباشر الذي شهده العقد الأخير نحو «إضفاء الطابع الديمقراطي» على الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج - ليعود فيتركز في عدد قليل من بلدان المنشأ الكبيرة، ولا سيما الولايات المتحدة التي يوجد فيها نحو ثلثي الشركات الأم للشركات الرقمية المتعددة الجنسيات وقراءة ٤٠ في المائة من فروعها، مقارنةً بما نسبته ٢٠ في المائة في حالة كل من الشركات الأم للشركات المتعددة الجنسيات الكبيرة الأخرى وفروعها.

وقد أصبحت لشركات التكنولوجيا والشركات الرقمية المتعددة الجنسيات آثار هامة على كل من الأصول غير المادية والأصول السائلة في الإنتاج الدولي. ففي عام ٢٠١٥، كانت قيمة الأصول غير المادية لشركات التكنولوجيا المتعددة الجنسيات (بالنسبة إلى القيمة الدفترية للأصول) ضعف مثلتها لدى الشركات الكبرى. وقد أخذت الأصول غير المادية العالية القيمة وهوامش التشغيل القوية تؤدي إلى احتياطات نقدية كبيرة في شركات التكنولوجيا. ويوجد لدى شركات التكنولوجيا المتعددة الجنسيات، التي تبلغ نسبة أصولها نحو ٣٠ في المائة من إجمالي الأصول، أكثر من ضعف الموجودات النقدية لدى غيرها من الشركات الكبيرة المتعددة الجنسيات. وتشكل الإيرادات الأجنبية المستقبلية في الخارج جزءاً كبيراً من هذه الموجودات النقدية. وتشير بيانات الشركات الرقمية المتعددة الجنسيات في الولايات المتحدة إلى أن نسبة إيراداتها الأجنبية غير المحولة إلى بلدها - ٦٢ في المائة من إجمالي إيراداتها الأجنبية في عام ٢٠١٥ - هي أكبر ثلاث مرات تقريباً من مثلتها لدى غيرها من الشركات الأخرى المتعددة الجنسيات في الولايات المتحدة. ويدل ارتفاع قيمة الإيرادات الأجنبية غير المحولة وتدني قيمة الأصول الأجنبية المادية الثابتة (أقل ٦ مرات) على أن هذه الموارد لا تسهم إلا بقدر ضئيل نسبياً في الاستثمار الخارجي في القدرة الإنتاجية.

الشكل ١٥- متوسط نسب الأصول الأجنبية والمبيعات الأجنبية في قائمة الأوتكتاد التي تضم أكبر ١٠٠ شركة متعددة الجنسيات، ٢٠١٥



○ نسبة حصة المبيعات الأجنبية/حصة الأصول الأجنبية

المصدر: الأونكتاد.

اعتماد التكنولوجيا الرقمية سيؤثر في نهاية المطاف على جميع الشركات المتعددة الجنسيات

إن الاقتصاد الرقمي لا يقتصر على قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعلى الشركات الرقمية. ومن الممكن القول إن الأثر الاقتصادي الأكبر ينشأ عن رقمنة العمليات وسلاسل الإمداد عبر جميع قطاعات الاقتصاد العالمي. فالرقمنة يمكن أن تؤثر في أي عملية في سلسلة الإمداد، بما في ذلك المشتريات والإنتاج، والتنسيق عبر شبكات وحدات العمل، والخدمات اللوجستية الموجهة إلى الخارج، والعلاقات مع الزبائن. وقد يكون في ملامح الإنتاج الدولي التي شوهدت في عمليات الشركات الرقمية ما يبشر بمستقبل واعد لهذه الشركات فبالنسبة للعديد من الصناعات، قد تمثل هذه الملامح الطرف النهائي لعملية تحول يمكن أن تؤثر، بدرجات متفاوتة، في جميع الشركات المتعددة الجنسيات. ولا يزال أثر الرقمنة على بصمة الإنتاج الدولي للشركات المتعددة الجنسيات غير الشركات الرقمية (الأصول والمبيعات الأجنبية والموظفون في الخارج) أثراً محدوداً حتى الآن، إلا أن ثمة اتجاهاً قد بدأ يظهر نحو أشكال من الإنتاج الدولي الذي لا يتطلب سوى القليل من الأصول ونحو أساليب إدارة بديلة. فمن شأن اعتماد التكنولوجيا الرقمية في الشركات المتعددة الجنسيات خارج القطاع الرقمي أن يغير الإنتاج الدولي بعدد من الطرق. ويمكن في هذا الصدد تصور سيناريوهات مختلفة تؤثر في منحى اتجاهات الإنتاج الدولي (إما نحو مزيد من الإنتاج المركزي وإما نحو مزيد من الإنتاج الموزع)، كما تؤثر في طبيعة الإنتاج الدولي (أنواع الأنشطة التي ينطوي عليها) فضلاً عن أثر الإنتاج الدولي. فعلى سبيل المثال، يمكن لعمليات إنتاج النسخ الرقمية للمنتجات المادية ومجسمات الثلاثية الأبعاد أن تفضي إلى انخفاض الاستثمارات في عدد أكبر من البلدان. وبالمقابل، قد تؤدي التكنولوجيات القائمة على الاستخدام الكثيف للبيانات وعمليات الإنتاج الكبير المرنة القائمة على استخدام الحاسوب لتلبية احتياجات فرادى الزبائن إلى جعل مواقع الإنتاج أقل عدداً وأكثر اتساعاً.

وقد أخذت التكنولوجيات الرقمية تُسرّع عملية «التحول نحو قطاع الخدمات»، وهو ما يحتمل أن يؤدي إلى تزايد نشاط الفروع الأجنبية للشركات في هذا القطاع وكذلك في الأنشطة التعاقدية وفي العلاقات غير السهمية. وفي الوقت نفسه، فإن تزايد أهمية التكنولوجيا والملكية الفكرية في توليد القيمة يمكن أن يؤدي إلى إعادة بعض الأنشطة التعاقدية في الخارج إلى بلدان المنشأ، وأخيراً، يمكن لاتجاهات انتفاء الحاجة إلى الوساطة نتيجة لعملية الرقمنة أن تؤدي إلى تراجع بعض القطاعات في البلدان المضيفة، مثل قطاعي البيع بالتجزئة والتوزيع. وفي الوقت نفسه، تجري إقامة شركات توزيع جديدة تنطوي على إمكانات توفير خدمات جديدة ذات قيمة مضافة.

الانعكاسات الاستراتيجية بالنسبة لصانعي سياسات الاستثمار

يعتبر صانعو سياسات الاستثمار لأنشطة الجهات الفاعلة الجديدة في مجال الإنتاج الدولي والطبيعة المتغيرة للعمليات الدولية للشركات المتعددة الجنسيات آثارها على الاستهداف الاستراتيجي للاستثمار. وقد تكون المزايا التنافسية لاقتصادات بلدانهم فيما يتعلق بجذب الاستثمار الدولي مختلفة عنها في اقتصاد رقمي أقل اعتماداً على بعض العوامل، مثل تدني مستوى تكاليف العمل، وأكثر اعتماداً على عوامل أخرى، مثل المهارات والطاقة المنخفضة التكلفة. وهذا يطرح تحديات خاصة أمام البلدان النامية.

الشكل ١٦ - أكبر عشر صناعات تتأثر بعملية الرقمنة وبالقيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر (بالنسبة المئوية)

الصناعات مرتبة بحسب قيود الاستثمار الأجنبي المباشر
نسبة البلدان التي توجد فيها قيود

الصناعات مرتبة بحسب الأثر الرقمي
نسبة المسؤولين التنفيذيين (المجيبين على استطلاع الآراء)

56	النقل	62	وسائل الإعلام والأنشطة الترفيهية
50	وسائل الإعلام	55	تجارة التجزئة
30	الكهرباء	54	التكنولوجيا المتقدمة
21	الاتصالات	51	نظم وخدمات الرعاية الصحية
20	التعدين والنفط والغاز	44	السفر والنقل والخدمات اللوجستية
16	الخدمات المالية	44	الاتصالات
16	الزراعة والحراجة	42	الخدمات المهنية
13	إدارة النفايات	39	الخدمات المالية
9	الحاسبة	32	السيارات والتجميع
8	التعليم	31	السلع الاستهلاكية المغلفة

المصدر: الأونكتاد، بالاستناد إلى بيانات مؤسسة McKinsey & Company (٢٠١٧)، وقاعدة بيانات البنك الدولي بشأن الاستثمار عبر الحدود (<http://iab.worldbank.org>).

كما أن للاستثمارات في القطاع الرقمي آثارها على سياسات ومؤسسات تشجيع الاستثمار وتيسيره. فعلى سبيل المثال، عادة ما يُقاس أداء وكالات تشجيع الاستثمار بالاستناد إلى أثر الاستثمار المادي المباشر: ما يُولد من أصول إنتاجية وما يوفر من فرص العمل - وهذا أثر يكون أقل بروزاً في

مجال الاستثمار في القطاع الرقمي. ثم إن لعملية الرقمنة، علاوة على ذلك، انعكاساتها على اللوائح التي تنظم سلوك المستثمر. وقد تكون ثمة حاجة لمراجعة قواعد الاستثمار المصممة للاقتصاد المادي على ضوء نماذج الأعمال التجارية الرقمية. وهذا ينطبق أيضاً على اللوائح التي تنظم قطاعات محددة. والعديد من الصناعات التقليدية الأكثر تأثراً بعملية الرقمنة - مثل تجارة التجزئة، ووسائل الإعلام والتمويل (الاستهلاكي) - هي أيضاً الصناعات نفسها التي تبقى فيها بلدان عديدة على قيود الاستثمار (الشكل ١٦). ونتيجة لذلك، قد تكون هناك انعكاسات أيضاً على اتفاقات الاستثمار الدولية لأن الصناعات نفسها هي التي تتعرض عادة للقيود المفروضة في إطار اتفاقات الاستثمار الدولية ويضاف إلى ذلك أن الشركات الرقمية المتعددة الجنسيات قد أخذت تعبر حدود الصناعات وتحدث اضطراباً في صناعات أخرى تخضع لدرجة عالية من التنظيم (مثل قطاع النقل). وقد تصبح بعض الأنظمة القديمة بالية (مثل لوائح تنظيم تجارة التجزئة التي تواجه خطر تخطيها من قبل التجارة الإلكترونية) أو أنها يمكن أن تؤدي دوماً قصد إلى إبطاء اعتماد التكنولوجيا الرقمية (مثل الأنظمة/القواعد القطاعية التي تعرقل فعلياً دخول وافدين جدد إلى القطاع الرقمي)؛ وهناك لوائح أخرى قد يلزم تكييفها مع متطلبات العصر الرقمي من أجل تحقيق أهدافها السياسية العامة. وأخيراً، وعلى المستوى الدولي أيضاً، ينبغي لصانعي السياسات تقييم مدى تأثير القواعد المتغيرة التي تنظم التجارة الإلكترونية وتجارة الخدمات في وضع معاهدات الاستثمار.

سياسة الاستثمار جزء أساسي من التنمية الرقمية

نشرت بلدان عديدة، أو أنها تُعدّ، استراتيجيات لتنمية الاقتصاد الرقمي، ويتضمن تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٧ النتائج التي خلصت إليها دراسة مفصلة لُبعد الاستثمار في أكثر من ١٠٠ استراتيجية وطنية وإقليمية للتنمية الرقمية. وعلى الرغم من أن تطوير البنية التحتية الرقمية والصناعة الرقمية يتطلب بالضرورة قدرًا كبيراً من الاستثمارات في معظم البلدان - وهي حقيقة مسلم بها في أغلبية استراتيجيات التنمية الرقمية - فإن العديد من الاستراتيجيات لا تتناول لُبعد الاستثمار أو تناقش احتياجات الاستثمار إلا على مستوى عام جداً. فلا ترد تفاصيل ذات صلة بالبنية التحتية اللازمة للاستثمار إلا في أقل من ٢٥ في المائة من تلك الاستراتيجيات، ولا ترد إلا في أقل من ٥ في المائة منها تفاصيل عن احتياجات الاستثمار غير الاحتياجات للاستثمار في البنية التحتية، بما في ذلك الاحتياجات في مجال تنمية الصناعات الرقمية (الشكل ١٧).

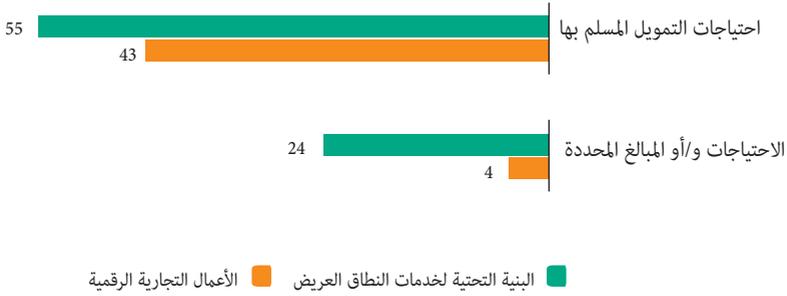
وعلى الرغم من عدم تقديم تفاصيل بشأن احتياجات الاستثمار، فإن معظم الاستراتيجيات تبحث في مصادر التمويل المحتملة، وتتناول أغليبتها بإسهاب خيارات التمويل العام. كما أن نحو ثلاثة أرباع استراتيجيات التنمية الرقمية تقترح أيضاً تدابير تهدف إلى حفز الاستثمار الخاص أو تنمية المشاريع، وكثيراً ما أشير في هذا الصدد إلى إنشاء إطار تنظيمي موث، وتوفير حوافز ضريبية عامة

وتيسير الاستثمار. وتسلم قرابة ثلث الاستراتيجيات بالمساهمة المحتملة للاستثمار الأجنبي في التنمية الرقمية، بينما تسند أقلية ضئيلة نسبتها ٣ في المائة دوراً لوكالات تشجيع الاستثمار.

وتشير النتائج التي خلص إليها استطلاع مستقل شمل أكثر من ٩٠ وكالة من وكالات تشجيع الاستثمار إلى استصواب تحسين التعاون السياسي بين السلطات المعنية بالاستثمار، من جهة، والوزارات والمؤسسات العامة المكلفة بالتنمية الرقمية، من جهة ثانية. وقلما تشارك وكالات تشجيع الاستثمار في صياغة استراتيجيات التنمية الرقمية. ومع ذلك، فإن معظم هذه الوكالات تعتبر أن تشجيع الاستثمار في البنية التحتية للعمليات والشركات الرقمية هو هدف من الأهداف السياسية. إلا أن الأقلية فقط تؤكد توافر تدابير ترويج أو تيسير الاستثمار في القطاع الرقمي.

الشكل ١٧- بُعد الاستثمار في استراتيجيات التنمية الرقمية بحسب الهدف

نتائج استطلاع شمل ١٠٢ استراتيجية (بالنسبة المئوية)



المصدر: الأونكتاد، استطلاع للآراء بشأن استراتيجيات التنمية الرقمية.

ملاحظة: تشمل أي استراتيجية تتضمن فرعاً أو فقرة بشأن التمويل.

وكثيراً ما تركز استراتيجيات التنمية الرقمية التي تتضمن تفاصيل بشأن احتياجات الاستثمار، تركيزاً حصرياً على البنية التحتية (مثل شمولية خدمات النطاق العريض). وينبغي لأي استراتيجية شاملة للتنمية الرقمية أن تشمل أيضاً الاستثمار في البنية التحتية الرقمية وفي الشركات الرقمية وفي استخدام التكنولوجيا الرقمية من قبل الشركات في جميع الصناعات.

إنشاء البنية التحتية الرقمية

إن احتياجات الاستثمار لتأمين قدرة كافية على الاتصال الإلكتروني في معظم البلدان النامية قد لا تكون بنفس الحجم الضخم المفترض في كثير من الأحيان: فالاستثمارات في البنية التحتية اللازمة لتعميم شمولية خدمات النطاق العريض (وهو شرط مسبق لتحقيق الغاية المحددة في أهداف التنمية المستدامة والمتمثلة في تعميم الوصول إلى هذه الخدمات) يمكن أن تتحقق في ظل وجود إطار مؤات للاستثمار الخاص وسياسات تهدف إلى توليد قدر كاف من الطلب. ولمساعدة صانعي السياسات على سد فجوة في استراتيجيات التنمية الرقمية، يعرض تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٧ أداة بسيطة يمكن أن تساعد في تقدير احتياجات الاستثمار في البنية التحتية. وباستخدام هذه الأداة (التي لا تأخذ في الاعتبار إلا الشمولية الثلاثية الأبعاد للجميع)، يُقدَّر الأونكتاد إجمالي تكاليف الاستثمار المرتبطة بالتغطية الشاملة للجميع في البلدان النامية بما يقل عن ١٠٠ مليار دولار.

وسيلزم توفر دعم حكومي وأشكال من الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتعميم القدرة على الاتصال الإلكتروني، بما في ذلك في المناطق ذات الكثافة السكانية الضئيلة والمناطق المنخفضة الدخل. وعلى الرغم من أن شركات الاتصالات تبني معظم الشبكات ونقاط التبادل على الإنترنت، فإن اجتذاب الشركات الرقمية المتعددة الجنسيات يمكن أن يساعد في استكمال البنية التحتية للإنترنت (مثل شبكات توزيع المحتوى ومراكز البيانات). ومن شأن التعاون الإقليمي في مجال الاستثمار في البنية التحتية للإنترنت أن يزيد قدرة مشاريع البنية التحتية على اجتذاب المستثمرين الدوليين.

بناء قطاع رقمي

بالنظر إلى أن القدرة على الاتصال الإلكتروني في العديد من البلدان النامية تتخطى إلى حد كبير مستوى استخدامها، فإن التعجيل بوتيرة التنمية الرقمية يتطلب التركيز على الاستثمار في المحتوى الرقمي المحلي والخدمات اللازمة لزيادة الطلب. وهذا ينبغي أن يشمل حفز الاستثمار في تنمية المشاريع من خلال إنشاء وصيانة إطار تنظيمي مؤات للشركات الرقمية وكذلك من خلال اتخاذ تدابير دعم نشط يمكن أن تشمل مراكز وحاضنات للتكنولوجيا أو الابتكارات؛ وبناء أو تحسين الخدمات الحكومية الإلكترونية لتمهيد الطريق، وتوليد الطلب على خدمات المطورين المحليين، وخفض تكاليف الأعمال؛ ودعم تمويل رأس مال المخاطرة وغير ذلك من نُهج التمويل الابتكارية، مثل التمويل الجماعي؛ ووضع برامج لبناء المهارات. ومن شأن إنشاء روابط مع الشركات العالمية أن يساعد في هذا الصدد، كما يمكن لاستثمارات المستثمرين الأجانب في الشركات الرقمية المحلية أن تُسرِّع وتيرة النمو، ولكن تنمية القطاع الرقمي تعني في الغالب دعم تنمية المشاريع المحلية وليس تشجيع الاستثمار من قبل الشركات الرقمية المتعددة الجنسيات

التعجيل باعتماد التكنولوجيا الرقمية في الاقتصاد الأوسع

إن القيمة الإنمائية الأكبر قد تكون في عملية رقمنة الشركات في القطاعات غير الرقمية. فاستخدام الإنترنت من قبل مؤسسات الأعمال في البلدان النامية محدود إلى حد كبير بالمقارنة مع البلدان المتقدمة. وينبغي أن يكون تشجيع الاستثمار في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في جميع الشركات، فضلاً عن إنشاء الروابط مع مؤسسات الأعمال العالمية والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية، جزءاً هاماً من سياسات التنمية الرقمية.

ويتطلب استخدام التكنولوجيا الرقمية من قبل الشركات الاستثمار في خدمات الوصول إلى الإنترنت وفي الأدوات والحواسيب وفي التدريب ذي الصلة. وهناك عدد من العوامل التي سيكون لها أثرها على قرارات الاستثمار في هذا المجال. فأولاً، تُعتبر البيئة السياساتية للخدمات الرقمية عاملاً هاماً بالنسبة للشركات في جميع القطاعات لأن الشركات تتأثر جميعها بالأنظمة المطبقة على مجالات منها، مثلاً، حماية البيانات والخصوصية. وثانياً تؤثر الرسوم الجمركية والضرائب المفروضة على الأجهزة والمعدات وعلى استخدام شبكة الإنترنت في التكاليف الفعلية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومن شأن تيسير الوصول إلى الخدمات السحابية أن تخفض هذه التكاليف. كما أن تنمية المهارات - ربما بالشراكة مع الشركات الرقمية العالمية المتعددة الجنسيات وما لديها من برامج مخصصة لهذه الغاية - مهمة أيضاً لتزويد الشركات بالقدرة على اعتماد تكنولوجيا وخدمات الإنترنت واستخدامها بكفاءة، ولتمكين الشركات المحلية من التفاعل رقمياً مع الشركات المتعددة الجنسيات والوصول إلى سلاسل القيمة الإلكترونية.

الموازنة بين شواغل السياسة العامة ومصالح المستثمرين

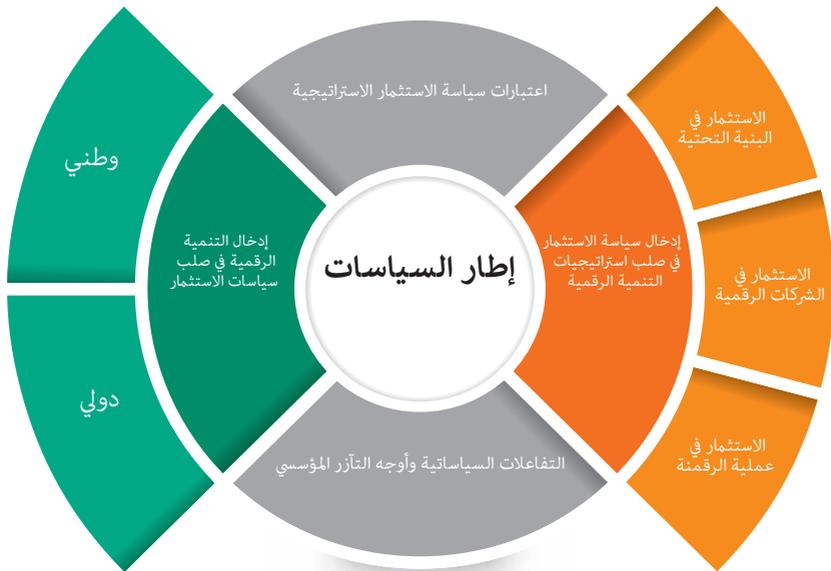
ينبغي لصانعي السياسات، في إطار سعيهم لتشجيع الاستثمار في التنمية الرقمية، أن ينظروا في الشواغل العامة. وهذا يتطلب وضع أنظمة حديثة تتناول مسائل مثل سرية البيانات، والخصوصية، وحماية الملكية الفكرية، وحماية المستهلك، وصون القيم الثقافية. وحيثما يسبب التحول الرقمي اضطراباً في قطاعات أخرى أو يُحدث آثاراً اجتماعية أو اقتصادية سلبية، ينبغي لصانعي السياسات أن يضعوا سياسات ترمي إلى التخفيف من حدة هذه الآثار. وعلى العموم ينبغي للحكومات أن تجد نهجاً متوازناً يراعي كلاً من الشواغل العامة ومصالح المستثمرين الخواص.

نحو وضع إطار لسياسات الاستثمار، في الاقتصاد الرقمي

بالنظر إلى الدور الهام للاستثمار، بما في ذلك الاستثمار الدولي، في تنمية الاقتصاد الرقمي والأثر التحويلي الذي سيخلفه الاقتصاد الرقمي العالمي على الإنتاج الدولي، من المهم أن يأخذ

صانعو السياسات بنهج منظم واستباقي بدرجة أكبر إزاء قضايا الاستثمار في استراتيجيات التنمية الرقمية. وينبغي أن يكون هناك إطار شامل لسياسة الاستثمار خاص بالاستثمار الرقمي يكفل إدخال التنمية الرقمية في صلب سياسات الاستثمار وإدراج سياسة الاستثمار في صلب استراتيجيات التنمية الرقمية (الشكل ١٨).

الشكل ١٨ - إطار سياسة الاستثمار في الاقتصاد الرقمي



المصدر: الأونكتاد.

المسائل السابقة المتعلقة بتقرير الاستثمار العالمي

جنسية المستثمر: التحديات المتعلقة بالسياسات	تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٦:
إصلاح إدارة الاستثمار الدولي	تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٥:
الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة: وضع خطة العمل	تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٤:
سلاسل القيمة العالمية: الاستثمار والتجارة من أجل التنمية	تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٣:
نحو جيل جديد من سياسات الاستثمار	تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٢:
أنماط الإنتاج والتنمية الدولية غير المساهمة في رأس المال	تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١١:
الاستثمار في اقتصاد منخفض الكربون	تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٠:
الشركات عبر الوطنية، والإنتاج الزراعي والتنمية	تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٩:
الشركات عبر الوطنية وتحديات البنية التحتية	تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٨:
الشركات عبر الوطنية والصناعات الاستخراجية والتنمية	تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٧:
الاستثمار الأجنبي المباشر من البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية: الآثار المترتبة على التنمية	تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٦:
الشركات عبر الوطنية وتدويل البحث والتطوير	تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٥:
التحول تجاه الخدمات	تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٤:
سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل التنمية: المنظوران الوطني والدولي	تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٣:
الشركات عبر الوطنية والقدرة التنافسية للصادرات	تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٢:
تعزيز الروابط	تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠١:
عمليات الدمج والتملك العابرة للحدود والتنمية	تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٠:
الاستثمار الأجنبي المباشر وتحديات التنمية	تقرير الاستثمار العالمي لعام ١٩٩٩:
الاتجاهات والمحددات لتقرير الاستثمار العالمي لعام ١٩٩٧:	تقرير الاستثمار العالمي لعام ١٩٩٨:
الشركات عبر الوطنية وبنية السوق وسياسات المنافسة	
الاستثمار والتجارة وترتيبات السياسات الدولية	تقرير الاستثمار العالمي لعام ١٩٩٦:

الشركات عبر الوطنية والقدرة التنافسية	تقرير الاستثمار العالمي لعام ١٩٩٥ :
الشركات عبر الوطنية والعمالة ومكان العمل	تقرير الاستثمار العالمي لعام ١٩٩٤ :
الشركات عبر الوطنية والإنتاج الدولي المتكامل	تقرير الاستثمار العالمي لعام ١٩٩٣ :
الشركات عبر الوطنية كمحركات للنمو	تقرير الاستثمار العالمي لعام ١٩٩٢ :
الثالوث في الاستثمار الأجنبي المباشر	تقرير الاستثمار العالمي لعام ١٩٩١ :

مختارات من برامج الأونكتاد المتعلقة بالاستثمار والمؤسسات

اتجاهات الاستثمار وعوامل رصد السياسات
unctad.org/diae

اتفاقيات الاستثمار الدولي
unctad.org/ia

استعراضات سياسات الاستثمار
unctad.org/ipr

فريق المعايير والمحاسبة والإبلاغ: شفافية محاسبة
الشركات
unctad.org/isar

مجلة الشركات عبر الوطنية
unctad.org/tnc

تقرير الاستثمار العالمي
worldinvestmentreport.org

المنتدى الاقتصادي العالمي
unctad-worldinvestmentforum.org

إطار سياسة الاستثمار من أجل التنمية المستدامة
investmentpolicyhub.unctad.org/ipfsd

إطار سياسات الأونكتاد لريادة الأعمال
unctad.org/en/PublicationsLibrary/diaeed2012d1_en.pdf

مبادرة البورصات المستدامة
sseinitiative.org

كليات إدارة الأعمال من أجل التأثير
business-schools-for-impact.org

محور سياسات الاستثمار
investmentpolicyhub.unctad.org

إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر
unctad.org/fdistatistics



worldinvestmentreport.org

كيفية الحصول على المنشورات

يمكن الحصول على المنشورات النخصصة للبيع من موزعي منشورات الأمم
المتحدة في جميع أنحاء العالم. كما يمكن الحصول عليها عن طريق الاتصال:

Division on Investment and Enterprise
United Nations Conference on Trade and Development
Palais des Nations, Room E10052-
CH1211 - Geneva 10 Switzerland

Telephone: 4533 917 22 41+
Fax: 0498 917 22 41+
unctad.org/diae

للحصول على مزيد من المعلومات بشأن العمل المتعلق بالاستثمار الأجنبي
المباشر والشركات متعددة الجنسيات، يرجى التوجه بالاستفسارات إلى:

United Nations Publications Customer Service
c/o National Book Network
15200 NBN Way
PO Box 190
Blue Ridge Summit, PA 17214
email: unpublications@nbnbooks.com

unp.un.org



worldinvestmentreport.org